الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم إقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم إقتصادية

تخصص: مالية و نقود

عنـــــــوان الـموضـــــوع:

إعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي في ترشيد منح التمويل- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطلبة:

- معوش عبد القادر
- بلقفصي عبد الحق

تحت إشراف الأستاذ:

- لقليطي الأخضر

أعضاء لـجنـــة الـمـنـاقـشـــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
قطوش عبد الحميد	أستاذ مساعد(أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
لقليطي الأخضر	أستاذ محاضر(أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
غادري حورية	أستاذ مساعد (ب)	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

بسم الله

الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

تقديرا وعرفانا للجميل لا يسعني بعد تقديم هذه الرسالة إلا

أن أتقدم بالشكر الجزيل،

و أسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ الفاضل حفظه الله و رعاه

الأخضر لقليطي أستاذي و المشرف على هاته الرسالة،

فطيبته وحسن خلقه علمنا و جعلنا فرحين لملاقاة إنسان بقيمته،

فتوجيهاته العلمية الرصينة وسعة صدره و متابعته المستمرة ساعدنا في إنجاز

هذا العمل المتواضع،

فضلا عن رعايته الأخوية لنا طيلة مدة البحث،

فكان نعم الأستاذ والأخ و الصديق الذي غمرنا بالرعاية،

فهو يستحق منا كل عرفان و ثناء وتقدير ، أمد الله في عمره ليخدم العلم والتعليم.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على تميزهم و سعة صدرهم و تفانيهم

في تقديم التوجيهات العلمية و المنهجية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة المسيلة، إدارة، أساتذة وطلابا

على المجهودات والتسهيلات المقدمة لإنجاح هذه الرسالة.

وعسى الختام عبارة الحب لكل من ساهم في إنجاح هذه الرسالة

ومن الله التوفيق.

الإهـــــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل إعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون"

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب

اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني إلى بسمة الحياة

و سر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أمي الحبيبة

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار

والدي الغالي رحمة الله عليه

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد إلى شموع تنير ظلمة حياتي إلى من بوجودهم

أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معهم معنى الحياة أخواتي: سوهيلة، لمياء، ليلى، أمينة

إلى من كان لي سندا وملاذي وحدا و حبا خالي العزيز محمد شفاه الله .

إلى من تكون الحياة بدونه لا شيء معه أكون أنا وبدونه أكون مثل أي شيء إلى من أعتبره

والدي الثاني و رفيقي أخي العزيز عبد النور

إلى من أرى في عينيه التفاؤل والمحبة وفي ابتسامته السعادة أخي العزيز طارق

إلى الشعلة التي تنير البيت والوجه المفعم بالبراءة والمحبة ابن أخي يوسف أشرف

إلى أزهار النرجس التي تفيض حبا وطفولة ونقاءا وعطرا أولاد أخواتي

أسماء، عماد، شهد، أيوب، فريال، إقبال، حمودي، رمزي

إلى أصدقائي جليل، سيف، محمد، كريمو، عمار، زاكي، شريف، عبد الحق، سفيان، عاصم، هشام، حسن،

رضوان، جمال، حسين، خليفة ، منير .

إلى زميلاتي اللائي كن لي دعما هاميناز، الهام،

إلى الأستاذ المشرف على مذكرة تخرجي لقليطي الأخضر

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيعهم إلى من معهم سعدت وكانوا معي على طريق النجاح

والخير طلبة قسم العلوم الاقتصادية

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

عبد القادر

إهداء

إلى قدوتي الدائمة في الحياة، إلى نبراس العطاء المبذول و معلمي الأول إلى من أحسن و اجتهد في تربيتي

و أنار لي درب العلم و المعرفة

* والدي الفاضل بارك الله في عمره *

إلى مدرستي الأولى المتعاظمة بالحنان، إلى التي تملك جواز سفري للجنة

إلى التي سخرها الله لي لتكون سببا في شفائي

*والدتي الكريمة بارك الله في عمرها *

إلى من علمتني معنى الصبر عند الشدائد جدتي *ماني* أطال الله في عمرها و بارك لنا فيها

دون أن أنسى بالذكر خالتي دليلة التي ما بخلت يوما علينا بالنصح و العطاء

إلى الذي علمني بأنه عندما تنطفأ الأنوار لابد من إضاءة الشمعة عوض لعن الظلام

خالي الدكتور زيداني نذير حكيم العائلة و طبيبها بارك الله في عمره

إلى من وجدته أخا و صديقا من كان سندا لي طيلة مشواري الجامعي

*الدكتور لقليطي الأخضر بارك الله في عمره *

إلى من وجدته ناصحا مرشدا حريصا على رؤيتي من المتفوقين من كان له عظيم الفضل في

ما حققته من نجاح و مكاسب علمية

الدكتور بلعباس رابح بارك الله في عمره

إلى كل من شقيقي و زوجته و شقيقاتي و أزواجهم كل واحد باسمه و أخص بالذكر الأخت

و الصديقة سماح التي لا يمكن لأي فرد من العائلة نكران عطفها و حنانها الدائم علينا

إلى طيور الجنة ميدو، برهومة، جواد، سيرين، انس، إيناس، شهد،

زكرياء، ياسمين، يوسف، بارك الله فيهم

إلى أصدقاء الدراسة زكرياء و عبد القادر، يوسف إلى من وهبته الحياة سندا لي

*الأخ و الصديق أسامة خطاب كثير بارك الله فيه و سدده في خطاه *

عبد الحق

الفهرس العام

الفهرس العام

شكر وعرفان

إهداء

الفهرس العام.....I

قائمة الجداول.....IV

قائمة الأشكال.....VII

قائمة الملاحق.....IX

قائمة المختصرات.....X

الملخص.....XI

المقدمة العامة.....أ-ح

الفصل الأول: مدخل حول التحليل المالي والتمويل 01

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.....02

المطلب الأول: مدخل حول التحليل المالي(نشأته، تعريفه، أهميته).....02

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي ووظائفه.....04

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي.....08

المطلب الرابع: أساليب التحليل المالي.....11

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التمويل.....20

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته.....20

المطلب الثاني: أنواع التمويل.....21

المطلب الثالث: مخاطر وضمانات التمويل.....22

خلاصة الفصل الأول.....25

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 26

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....27

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....27

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR 28

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR 29
المبحث الثاني: بطاقة فنية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة 904-.....35
المطلب الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.....35
المطلب الثاني: مراحل سير القروض المقدمة من قبل وكالة المسيلة.....35
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904.....39
المبحث الثالث: دراسة حالة قرض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة. 43
المطلب الأول: دراسة المؤسسة طالبة القرض.....43
المطلب الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة طالبة القرض.....46
المطلب الثالث: حساب مؤشرات التوازن والنسب المالية لمشروع المؤسسة.....51
خلاصة الفصل الثاني.....65
الخاتمة العامة.....66-69
المراجع.....70-73
الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-2	الميزانية المحاسبية التقديرية للمؤسسة (جانب الأصول) للفترة الممتدة(2010-2014)	47
02-2	الميزانية المحاسبية التقديرية للمؤسسة (جانب الخصوم) للفترة الممتدة(2010-2014)	48
03-2	الميزانية المالية التقديرية المختصرة للمؤسسة للفترة(2010-2014) جانب الأصول	49
04-2	الميزانية المالية التقديرية المختصرة للمؤسسة للفترة (2010-2014) جانب الخصوم	50-49
05-2	جدول حسابات النتائج التقديري للمؤسسة للفترة (2010-2014)	51-50
06-2	تغيرات رأس المال العامل الصافي للفترة الممتدة (2010-2014)	51
07-2	تغيرات رأس المال العامل الخاص للمؤسسة للفترة (2010-2014)	52
08-2	تغيرات رأس المال العامل الخارجي بالنسبة للمؤسسة للفترة (2010-2014)	53
09-2	تغيرات إحتياجات رأس المال العامل BFR للفترة (2010-2014)	54
10-2	تغيرات رصيد الخزينة للفترة (2010-2014)	55

11-2	تغيرات نسب السيولة العامة للفترة (2010-2014):	56
12-2	تغيرات نسب السيولة المختصرة والفورية للفترة (2010-2014)	57
13-2	تغيرات نسب التمويل الدائم للفترة (2010-2014)	58
14-2	تغيرات نسب التمويل الخاص للفترة (2010-2014)	59
15-2	تغيرات نسب الإستقلالية المالية للفترة (2010-2014)	59
16-2	تغيرات نسب قابلية التسديد للفترة (2010-2014)	60
17-2	تغيرات نسب المديونية للفترة الممتدة (2010-2014)	61
18-2	تغيرات نسب المديونية طويلة ومتوسطة الأجل والقصيرة الأجل إلى أموال خاصة	62
19-2	تغيرات نسب الأصول الثابتة للفترة (2010-2014)	63
20-2	تغيرات نسب الأصول المتداولة للفترة (2010-2014)	64

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-1	وظائف التحليل المالي في إتخاذ القرار	07
02-1	إحتياجات رأس المال العامل	13
01-2	الهيكل التنظيمي السابق لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	32
02-2	الهيكل التنظيمي الجديد للمديرية العامة المركزية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	33
03-2	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	34
04-2	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة-904	42

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الميزانية المحاسبية التقديرية للفترة للسنوات الخمسة المدروسة جانب الأصول
02	الميزانية المحاسبية التقديرية للسنوات الخمسة المدروسة جانب الخصوم
03	جدول حسابات النتائج التقديري للفترة (2010-2014)
04	الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904
05	جدول الإهتلاك التراكمي لمشروع المؤسسة
06	حسابات بعض النسب وجدول تطور رقم الأعمال

قـائمة المختـصرات

المصطلح	بيـــان الإختـــــصار
D.F.A	Agricultural finance Direction
D.F.A.P	Activités de Financement Privé Direction
D. F. E. P	Financement des Institutions Publiques Direction
D.A.I	Direction des Affaires Internationales
D.I.G.A	Direction Générale de l'Ispection et de la Vérification
D.T.A.F	Direction du Trésor et des Finances
D.O.I	Direction de l'Organisation et de l'Information
D.M.D	Direction Marketing et Développement
D.C	Direction de communication
D.M.G	Direction Générale Signifie
D.A.J	Direction des Affaires juridiques
CCLS	Coopérative De Coopération et de Légumes Secs
BADR	Banque De L'agriculture et Du Développement Rural

الملخص:

تطرقنا في دراستنا إلى موضوع التحليل المالي في البنوك التجارية ودوره الفعال في إتخاذ قرار التمويل من عدمه و لتحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على تساؤلاتها إعتمدنا على جمع المعلومات حول التحليل المالي وعملية إتخاذ القرار التمويلي من خلال أدواته الأكثر إستخداما حيث تم التوصل إلى الجانب النظري للدراسة أما الجانب العملي فقد إعتمد على دراسة تحليلية لقرض لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المسيلة .

و قمنا بإستخدام المنهج الوصفي و التحليلي للوصول إلى أهداف هذه الدراسة ، وفي الأخير توصلنا إلى مجموعة من النتائج

* ضرورة تقييم مردودية المشاريع قبل إتخاذ القرار التمويلي من خلال الإعتماد على أدوات التحليل المالي من أجل تحقيق أهداف البنوك التجارية .

*يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة و أداة مساعدة في إتخاذ القرارات و ذلك لمساهمته في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة الإقتصادية .

*يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط القوة و يقوم بتعزيزها و نقاط الضعف و ذلك من أجل تفاديها .

الإعتماد على نتائج النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي في صنع القرار التمويلي .

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي – إتخاذ قرار التمويل – أدوات التحليل المالي – القوائم المالية .

Abstract

In our study, we focused on the financial analysis in commercial banks. In order to achieve the objectives of the study and their effective role in deciding whether to finance or not and answer its questions, were lied on gathering information about financial analysis and decision making process through its most used tools. where a the oratical side of the study was achieved, as for the practical side, it has relied on an analytic study For a loan at the Bank of Agriculture and Rural Development Agency of M'sila.

We used the descriptive and analytical approach to reach the objectives of this study.

In the end we came up with a set of results, which are :

The need to evaluate the profitability of projects before making the financial decision by relying on the tools of financial analysis in order to achieve the objectives of commercial banks.

The Financial analysis is an effective tool and a decision-making tool for its contribution to the diagnosis of the financial situation of an economic institution.

The Financial analysis helps to identify and reinforce strengths and weaknesses in order to avoid them.

The Reliance on the results of financial ratios and.

financial balance indicators in financial decision-making.

Key words:

Financial analysis, Analysis tools, Financial decision-making, Financial, Financial lists.

المقدمة العامة

مقدمة عامة

1) أهمية الدراسة:

للمؤسسات المصرفية دور كبير في تنمية الإقتصاد الوطني، والبنوك هي أهم المؤسسات المالية التي تنشط في الإقتصاد وتلعب دور الوسيط بين مختلف المتعاملين الإقتصاديين، وأهم وظيفة تقوم بها البنوك هي إستقبال الودائع ومنح التمويل، وعملية منح التمويل تستعمل قبل تنفيذها وسيلة جوهرية تساعد البنوك على إتخاذ القرارات التمويلية الصائبة وهي التحليل المالي، الذي يحتاج بدوره إلى وفرة المعلومات والمؤشرات المالية التي يتم من خلالها بناء معلومات وتوصيات تكون عونا في ترشيد القرارات التمويلية.

ونظرا لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي طلبا مشتقا من حاجة التنمية الإقتصادية، فإنه يمكن القول أنه كلما إتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا، حيث يشكل مع المؤسسات الوسيطة والأسواق المالية شكل هيكل الإئتمان الإدخاري للإقتصاد الوطني.

أهمية التحليل المالي كبيرة وتتزايد مع مرور الأزمنة، فهو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها، ومواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية.

من الضروري أن تتدخل بعض المنطلقات الأساسية في التحليل لمعالجة مسألة التمويل البنكي للمشاريع ويمكن دراستها على مستويين:

– وفرة الموارد العاطلة التي تشكل فائضا يصعب على البنوك المكلفة بإدارتها من تغطيتها بكفاءة وفعالية.

– تحقيق معدلات مردودية لدفع الموارد المالية نحو تحقيق هيكلة مثلى في ميزانيتها.

2) أهداف الدراسة:

– التعرف على مدى إعتماد البنوك التجارية على أساليب التحليل المالي في ممارسة وظيفتها التمويلية.

– التعرف على أهم النسب المالية المستخدمة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

– توضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المالية في مساعدة التحليل المالي لصنع القرار التمويلي السليم.

– تسليط الضوء على كل ما يحيط بالبنوك التجارية وكيفية تسييرها.

– إظهار الجانب التطبيقي لهذا الموضوع.

3) الدراسات السابقة:

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجلات العلمية والدوريات والكتب، تم الإطلاع على عدد من الدراسات الجامعية التي تمت ضمن حقل التحليل المالي والتمويل البنكي ونذكر منها ما يلي:

- ✓ "**مدى إعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني – دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة**"–عبارة عن مذكرة ماجستير منشورة في المحاسبة والتمويل من إعداد خالد محمود الكحلوت من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية–غزة، سنة 2005، حيث تتمحور إشكالية البحث حول إعتماد المصارف العاملة في فلسطين على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الإئتمانية.
- ✓ "**إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة –دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية**–" من إعداد الطالبة فاطمة بن شنة ، سنة 2009، هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي والائتماني في تقييم مخاطر الإئتمان والحد من تعثر القروض البنكية.

✓ " **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي العثمانية** "-عبارة عن مذكرة ماستر من إعداد الطالب كمال سخري جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الإقتصادية تخصص مالية وبنوك، سنة 2013، هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور البنوك التجارية في تمويل البنوك التجارية.

4) إشكالية الدراسة:

يعد تمويل المشاريع الإستثمارية من أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية، فدوره فعال في تنمية الإقتصاد الوطني إلا أن تمويل البنوك للمشاريع يرتبط بالعديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى تدهور البنوك، لهذا تقوم بإجراء دراسات تحليلية بإستعمال العديد من أدوات التحليل المالي من أجل التنبؤ بهذه المخاطر ومحاولة تفاديها أو تقليلها.

ويتميز التحليل المالي ببساطة مفهومه النظري لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله، لكن هناك صعوبات كبيرة في تطبيقه فالتحليل يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة والإقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة وإدارتها، فالتحليل المالي قائم أساسا على المعرفة والخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة.

ومن خلال ما سبق، يمكن صياغة السؤال الرئيس الذي يأتي هذا البحث للإجابة عليه كما يلي:

"إلى أي مدى تعتمد البنوك التجارية على التحليل المالي لترشيد قراراتها التمويلية"

ولمعالجة السؤال الرئيس يتم تناول الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية في إتخاذ قرار منح التمويل من عدمه.
- ما مدى مساهمة التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في تحقيق استراتيجيات البنوك.
- ما هي أهم طرق تقييم المشروع الاستثماري.

– إلى أي مدى تعتمد أساليب التحليل المالي على توفر المعلومات والبيانات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسات طالبة القرض.

– ما هي المخاطر التمويلية وهل يساهم التحليل المالي في تقليلها في البنوك التجارية.

– ما هي إستراتيجية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتحقيق أهدافه.

– ما مدى قدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية على التمويل اللازم لإحتياجات المشاريع الإستثمارية.

5) فرضيات الدراسة:

تتمثل الفرضية العامة للبحث فيما يلي:

بغرض الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نعتمد في دراستنا على الفرضيات التالية: إتخاذ قرار التمويل من قبل البنوك التجارية يتطلب عملية التحليل المالي كعملية أساسية مساعدة في تقييم مردودية المشاريع الإستثمارية.

أما الفرضيات الجزئية هي:

– **الفرضية الأولى،** معرفة الوضعية المالية للمؤسسات طالبة القرض عن طريق التحليل المالي يساهم في تحسين مردودية وسيولة المؤسسات.

– **الفرضية الثانية،** عملية التحليل المالي تتطلب توفر البيانات والمعلومات المالية من أجل تحليل مردودية المشاريع بإستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

– **الفرضية الثالثة،** عملية التمويل البنكي تمر بمراحل مختلفة بداية من دراسة ملف القرض إلى غاية إتخاذ قرار منح التمويل.

6) أسباب إختيار موضوع الدراسة:

– تلازم الموضوع مع طبيعة التخصص الذي ندرسه.

– كون التحليل المالي أداة هامة تعتمد عليه البنوك في منح التمويل.

– الرغبة الشخصية في معرفة أهم الأدوات المستخدمة من قبل البنوك التجارية في منح التمويل.

– التطور الكبير الذي شهده دور المشاريع الإستثمارية في تحقيق التنمية.

– كون هذا الموضوع من تخصص الأستاذ المشرف على تأطير البحث.

7) منهج الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات المالية الخاصة بمجال البحث في الجانب النظري.

– أما في الجانب التطبيقي إعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي وذلك لتحليل الوثائق والمعلومات المتوفرة.

8) حدود الدراسة:

– الحدود المكانية: تمت الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904.

– الحدود الزمانية: تم الإعتماد على الوثائق المقدمة على فترات من قبل البنك الخاصة لعميل للبنك، وهذه الوثائق تقديرية للفترة (2010–2014).

9) صعوبات الدراسة:

– الدراسات السابقة الكثيرة لهذا الموضوع حتمت علينا تقديم لمسة خاصة في تقديم عملنا قصد المساهمة العلمية ومحاولة إقتراح حلول لم تتناولها الدراسات السابقة.

– صعوبة الترجمة بالنسبة للجانب التطبيقي، وذلك لإستعمال اللغة الأجنبية في البنوك الجزائرية.

- صعوبة الحصول على المعلومات.

- سرية عمل البنوك صعبت من تطبيق دراسة الحالة بصفة كاملة.

10) أدوات الدراسة:

- الكتب المتخصصة في موضوع البحث.

- الأطروحات والرسائل الجامعية.

- الوثائق المقدمة.

- مواقع الإنترنيت

- المجلات الإقتصادية والتقارير.

11) تقسيم الدراسة:

من أجل تغطية الموضوع طبقا للأهداف التي حددناها قمنا بتقسيم بحثنا إلى قسمين رئيسيين نظري وتطبيقي عبر فصلين:

- **الفصل الأول بعنوان:** مدخل حول التحليل المالي والتمويل، تناولنا فيه عموميات حول التحليل المالي ومفاهيم عامة حول التمويل عبر مبحثين للتعرف على مفهوم وأهمية التحليل المالي وعملية التمويل ودراسة مخاطر وضمانات التمويل وكذلك التطرق إلى أهم أساليب وأدوات التحليل المالي المستخدمة في البنوك التجارية مثل التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

-**الفصل الثاني بعنوان:** دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية قمنا فيه بإعطاء نظرة شاملة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك خصصنا نظرتنا حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904 ثم قمنا بدراسة حالة قرض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

وقمنا بإنهاء دراستنا بخاتمة عامة تحتوي ما إستخلصنا من النتائج.

الفصل الأول:

مدخل حول

التحليل المالي

والتمويل

مدخل حول التحليل المالي والتمويل

البنك بصفة عامة هو عبارة عن مؤسسة إئتمانية، يعتمد عليها البلد لإنعاش الإقتصاد الوطني من خلال عمليات متنوعة تقوم بها البنوك.

ومن بين أهم أنواع البنوك وأكثرها تأثيرا في الإقتصاد الوطني نجد البنوك التجارية التي تعرف على أنها بنوك الودائع ووظيفتها الأساسية هي منح الإئتمان، وتعتبر عملية جوهرية وهي من أهم عناصر التمويل في الإقتصاد.

كما يعتبر التحليل المالي ذات أهمية بالغة في تسيير وتسهيل إصدار القرار بالنسبة للبنوك من حيث قابلية منح التمويل أو رفضه، بحيث يتبع المحلل المالي خطوات وأساليب إعتمادا على أدوات ومعطيات خاصة للوصول إلى إتخاذ القرارات الصائبة التي تضمن تحقيق الأهداف التي يريدها كافة الأطراف المتعاملة.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة مفهوم التحليل المالي ووظائفه وكذلك التطرق إلى الأدوات التي يعتمد عليها المحلل قبل إصدار القرار الإئتماني.

كما أن التمويل هو بمثابة طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية وله دور كبير في تنمية الإقتصاد ومواجهة المشاكل الإقتصادية كالبطالة، لذلك سنتطرق إلى مفهوم وأهمية التمويل وتعدد أنواعه والمخاطر والضمانات التي تواجه العملية التمويلية كل هذا من خلال مبحثين:

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التمويل

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية أو خلال عدة دورات بحيث يدرس كافة أهداف العمليات التي تشمل المتعاملين كرجال الأعمال والبنوك والمستثمرين بهدف الوصول إلى إتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية اللازمة وبالتالي إمكانية الحكم على السياسة المالية.

المطلب الأول: مدخل حول التحليل المالي (نشأته، تعريفه، أهميته)

1. **نشأة التحليل المالي:** إن ظهور فكرة التحليل المالي تعود إلى نهاية القرن 19 م حيث إستعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسات على الوفاء بديونها إستنادا إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى أن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933م، كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسس في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع إقتصادي.[1]

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث أظهر المصرفيون والمقرضون إهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور الشركات ووسائل التمويل في الستينات إنصب الهدف على الإهتمام بنوعية الشركات، حيث تكونت في فرنسا سنة 1967م لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الإختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الإدخار العمومي.

وأدى تعميم التحليل المالي في الشركات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.[2]

---

[1] عمار بن مالك، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، مذكرة لنيل ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص: 07.

[2] الويزة طير وفريال سايغي، **فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة**، مذكرة لنيل ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، 2015، ص: 06.

2. مفهوم التحليل المالي:

لقد وردت عدة مفاهيم للتحليل المالي نذكر منها:

- ❖ يعتبر التحليل المالي من المواضيع العامة في المالية وضرورة قصوى في التخطيط السليم ويعتبر تشخيصا للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل وطرق متعددة.[1]
- ❖ يعتبر التحليل المالي أهم وسيلة للبنوك والمؤسسات يتم من خلاله إستكشاف وإشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نوعية القروض الخاصة بالمشاريع الإقتصادية باستعمال المعلومات المستخرجة من القوائم المالية ومصادر أخرى من اجل استخدام هذه المؤشرات بتقييم الأداء قصد إتخاذ القرار الإئتماني السليم.
- ❖ يرى بعض الإقتصاديين بأنه تشخيص الوضع المالي الحالي والماضي للوحدة الإقتصادية بقصد إعطاء مؤشرات عن وضعها المستقبلي. [2]
- ❖ ومما سبق يمكن تعريف التحليل المالي بأنه عبارة عن مجموع الإجراءات والعمليات ويعتبر ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ونتيجة التطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي من اجل إخضاع البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف إتخاذ القرارات الصائبة بغية تحقيق مجموعة من الأهداف.

- من خلال ما سبق نجد أن التحليل المالي يعتمد عليه في البنوك والمؤسسات بهدف الحصول على تقييم لأداءاتها.[3]
- ومن هنا نستنتج أهمية التحليل المالي لكل الأطراف المتعاملة خاصة البنوك والمؤسسات في وقتنا الحالي نتيجة التحديثات التي تمسه حسب الظروف والأوقات فهو يمثل وسيلة أساسية حديثة لا يمكن بأي شكل من الأشكال الاستغناء عنها.[4]

---

[1] خولة اوراغ، **مساهمة التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية**، مذكرة لنيل ماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة بسكرة، 2016، ص: 04.

[2] حجيلة بركان و فاطمة أجراد، **التحليل المالي في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل الماستر، نقود مالية وبنوك، جامعة البويرة، 2011، ص: 44.

[3] سعاد بن طرية، **إستخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية**، تخصص بنوك ومالية، جامعة ورقلة، 2011، ص: 10.

[4] تانيا قادر عبد الرحمن، "مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية"، العدد 26، المجلد 08، جامعة تكريت، 2012، ص: 61-62.

3. أهمية التحليل المالي:

إن التحليل المالي للبنوك والمؤسسات من الأهمية بما كان، حيث أن عملية إتخاذ القرار تكون معتمدة في الأساس على نتائج التحليل المالي لذلك نجد أن التحليل المالي قد يستخدم في عدة مجالات منها:

المجال الإئتماني، المجال الإستثماري، مجال دمج الشركات، مجال تقييم كفاءة الإدارة .

حيث يتم الإعتماد على نتائج هذا التحليل في عملية ترشيد قرار المنح أو الرفض للتسهيلات الإئتمانية المطلوبة التي يقوم بإجرائها المحلل الإئتماني لدى دوائر الإئتمان في البنوك، والذي يجب أن يتمتع بصفات عدة نذكر منها:

- الأمانة والموضوعية والصدق.[1]
- المقدرة على التحليل العميق.
- الخبرة والتأهيل الجيد.
- الإلمام الجيد بقواعد المحاسبة بفروعها المختلفة.

ويتوقف الحكم على كفاءة إدارة أي بنك من البنوك على مدى نجاحه أو فشله في إدارة أموال البنك من خلال القرارات التي تتخذها إدارة الإئتمان فيما يتعلق بمنح التمويل من عدمه، فإن القرار في هذا المجال يكون رشيدا أو تنخفض نسبة التسهيلات المعدومة أو المشكوك في تحصيلها.

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي ووظائفه

إن التحليل المالي يلعب دورا هاما في الربط بين مختلف الأطراف المتعاملة مع الشركة، حيث يعمل كل طرف على تحقيق مجموعة من الأهداف، ومن بين هذه الأهداف التحكم والتعرف على مستوى أداء المنشآت و إتخاذ القرارات الخاصة ويمكن إستعمال التحليل المالي في مجالات مختلفة.[2]

---

[1] **نفس المرجع**، ص: 64.

[2] خالد محمد الكحلوت، **مدى إعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني**، مذكرة لنيل ماجستير. تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص: 24.

يمكن تقسيم أو تصنيف أهداف التحليل المالي حسب معيار الأطراف المتعاملة :

1.1. **أهداف التحليل المالي بالنسبة للشركة:** الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الإستثمار الأفضل يتطلب إستناد متخذ القرار على نتائج التحليل المالي وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى: تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.

تقييم نتائج قرارات الإستثمار الطويل. [1]

تحديد مختلف الإنحرافات داخل الشركة ووضع الحلول اللازمة لها.

الإستفادة من نتائج التحليل المالي لإعداد الخطط المستقبلية.

تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن إستثمارها.

التوقع والتنبؤ بإحتمالات الفشل التي تواجه الشركة.

التحليل المالي يعتبر أهم مصادر المعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرارات.

تقييم ملائمة الشركة في الأجل الطويل والقصير.

تحسين وتقييم خطة العمل المطبقة داخل الشركة.[2]

توضيح وإستكشاف وضعية الشركة من كل الجوانب.

قدرة الشركة على إدراك إمكانية سداد ديونها ودراسة قدرتها على الإقتراض عند الحاجة. [3]

1.2 أهداف التحليل المالي بالنسبة للمتعاملين مع الشركة:

للأطراف المتعاملة مع الشركة أهداف عديدة من وراء التحليل المالي للشركة حيث يهدفون إلى:

- تقييم النتائج المالية وتحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من أجل الاستفادة من قرض.[4]
- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي.

---

[1] **نفس المرجع**، ص: 25.

[2] عدنان تايه النعيمي، **التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط 01، عمان الأردن، 2008، ص:31.

[3] حنفي عبد الغفار، **الإدارة المالية**، دار الصفاء، ط 1، عمان الأردن، 1987، ص:57-60.

[4] ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، الجزء 1، دار الهداية العامة، ط01، عمان الأردن، 1998، ص: 17.

- يتوجب على المحلل المالي الحذر عند التعامل مع نتائج التحليل المالي من أجل تحقيق هذه الأهداف، حيث أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من جهة، وبعض عناصر القوائم المالية من جهة أخرى، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إختلاف وتفاوت في نتائج التحليل المالي خلال فترة زمنية معينة خاصة وأنها تخضع للإجتهاد والتقدير الشخصي.[1]

2) وظائف التحليل المالي:

للتحليل المالي عدة وظائف ترتكز في مجملها حول:

1.2 توجيه المستثمرين لإتخاذ القرار: من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار لإتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة بغرض تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الإستقرار.

من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي:

2.2 إتخاذ قرار الإستثمار: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عمليات الإستثمار المرتقب إنجازها.

3.2 إتخاذ قرار التمويل: حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أخرى أفضل وأحسن.

4.2 إتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.

الشكل التالي يبين وظائف التحليل المالي: [2]

---

[1] **نفس المرجع**، 1998، ص: 20.

[2] محمد الصالح عواشرية، **التحليل المالي في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب البليدة،2005، ص:21.

الشكل(1-1) وظائف التحليل المالي في إتخاذ القرار

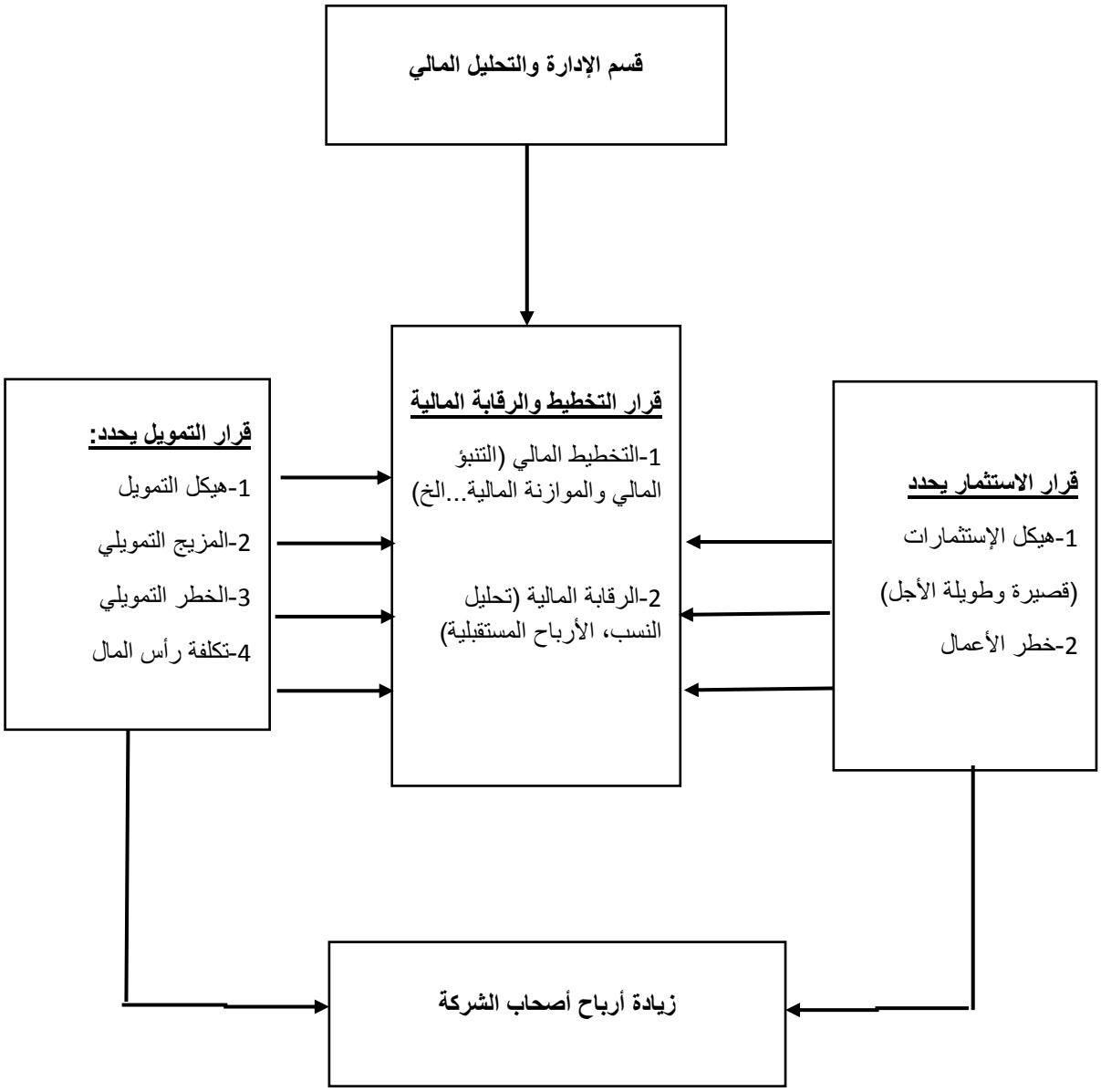

المصدر: ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، 1998، ص: 66.

من خلال المخطط السابق نلاحظ أنه من أجل تحقيق هدف تعظيم ثروة المساهمين، عن طريق إتخاذ القرار الأمثل بشأن عملية الإستثمار على الإدارة أن تتبع الوظائف التالية:

1) التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن إستخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

2) تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الإستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه بإستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

3) تحديد الهيكل المالي للمشروع: إذ يجب تحديد المزج الأمثل والأكثر ملاءمة من تمويل قصير وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الإقتراض.

كما يقوم المحلل المالي داخل المؤسسة بوظيفتين رئيسيتين:

-**الوظيفة الفنية: وهي** تتجلى في كيفية التعامل في إستخدام وتطبيق المعايير والقواعد المالية.

-**الوظيفة التفسيرية:** تتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم التوصل إليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج، وهي الوظيفة التي يقوم المحلل من خلالها بمعالجة ما توفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل.[1]

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي

إن تعدد الأطراف المستفيدة المستعملة للتحليل المالي وتعد الأغراض التي يسعى إلى تحقيقها أدى إلى التمييز بين عدة أنواع وفق عدة أسس، ومع ذلك فان تلك الأنواع يمكن أن تكمل بعضها وليس بالضرورة أنها منفصلة عن بعضها البعض، كذلك لابد على المحلل المالي إتباع خطوات ومراحل في إطار منهجية واضحة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة مع تطبيق معايير الشفافية وتوفر المعلومات وملائمتها قبل إعداد التقرير النهائي لعملية التحليل.

1- **أنواع التحليل المالي:** كي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها المنشودة لابد من توفر مجموعة من الشروط، حيث تتعدد أنواع التحليل المالي وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم إستنادا إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس ما يلي: [2]

1.1. الجهة القائمة بالتحليل: إستنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل المالي يمكن تبويب التحليل المالي إلى:

---

[1] خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان الأردن،2001 ط1، ص: 93.

[2] من إعداد الطلبة

1.1.1 التحليل الداخلي: يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للشركة، مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة، التدقيق المالي الداخلي وغيرها. [1]

2.1.1 التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها.[2]

2.1 الأسلوب المتبع في التحليل: تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها:

- أسلوب التحليل بالنسب المالية.
- أسلوب التحليل بالمقارنات.
- أسلوب التحليل بالأرقام القياسية.
- أسلوب التحليل بإتباع وإستخدام الطرق الرياضية.

3.1 البعد الزمني للتحليل: إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر وبناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقاته بالزمن إلى ما يلي:

1.3.1التحليل الرأسي(الثابت): يسمى أيضا التحليل العمودي ويتمثل في تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها وذلك بدراسة العلاقات الكلية بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين.

2.3.1 التحليل الأفقي (المغير): يرتكز هذا التحليل على دراسة التغير الذي يحدث على سلوك العنصر مع مرور الزمن سواء كانت زيادة أو نقصانا، وتوضيح التغيرات التي تحدث على العنصر أو حتى على النسبة التي يتم تشكيلها بالتحليل الرأسي كما يسمح بتقييم إنجازات ونشاط المؤسسة على ضوء هذا السلوك ومن ثم إيجاد القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها. [3]

---

[1] لياس مويحي، **دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية**، تخصص فحص محاسبي، جامعة بسكرة، 2015، ص: 05.

[2] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سابق**، 2004، ص: 28-29.

[3] خلدون إبراهيم شريفات، **مرجع سابق**،2001، ص: 119.

3.3.1 المركز النسبي: يسميه البعض قياسا بالمكان، ويتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة وتؤدي هذه المقارنة إلى إكتشاف إنحرافات المؤسسة عما هو سائد في الصناعة.[1]

4.1 وقت وقوع التحليل: يمكن إجراء التحليل المالي من حيث وقت(الزمن) وقوعه على النحو التالي:

1.4.1 التحليل التاريخي: يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما خلال فترة زمنية ماضية مختارة كان تكون لفترة 3 سنوات مالية أو 5 سنوات مالية مختارة ..الخ .

2.4.1 التحليل المستقبلي: يقصد بهذا النوع تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية مستقبلية كان يكون لفترة 3 سنوات لاحقة، أو 5 سنوات قادمة وذلك بالإعتماد على والمعلومات التاريخية للمؤسسة.

5.1 الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي إستنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها إلى ما يلي:

1.5.1 التحليل المالي قصير الأجل.

2.5.1 التحليل المالي طويل الأجل.

وفي مجال التخطيط طويل الأجل فإن هذا التحليل يساعد المديرين المهتمين بالتخطيط طويل الأجل، وبشكل خاص في مجالات الإقتراض والربحية والتوسع وإدارة الأصول الثابتة.[2]

6.1 المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تقسيم التحليل إستنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه إلى التحليل الشامل والتحليل الجزئي.[3]

---

[1] خولة اوراغ، **مرجع سابق**، 2016، ص: 06.

[2] لياس مويحي، **مرجع سابق**، 2015، ص: 06.

[3] عمر بهدي، **مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي**، مذكرة لنيل الماستر، تخصص محاسبة، جامعة ورقلة، 2013، ص: 26-27.

المطلب الرابع: أساليب التحليل المالي

يمتاز التحليل المالي بتعدد أدواته وأساليبه التحليلية المستعملة من قبل المؤسسة بما فيها الطرق التقليدية للتحليل وكذلك الطرق والأساليب الحديثة، وما يساعده على تحليله الصائب توفر المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية اللازم تواجدها من أجل نجاح عملية التحليل مع مراعاة كافة المعايير والمقومات الخاصة بعملية التحليل من أجل الوصول إلى نتائج ذات أهمية، فللتحليل المالي وظائف وخطوات يجب مراعاتها مع تصنيف وتبويب جيد للبيانات وهذا ما يؤدي حتما إلى نتائج تحليل مالي كفئ ذو فعالية ومصداقية.

1) تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية:

إن مؤشرات التوازن المالي هي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي وفي نفس الوقت التوفيق بين إستحقاقية الخصوم وسيولة الأصول، أي أن الخصوم التي ستتحقق بعد فترة طويلة لابد أن تقابلها الأصول التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة والعكس صحيح، وذلك بعد صياغة الميزانية، حيث يبدأ بدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالإعتماد على مؤشرات التوازن المالي.

1.1 رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الأدنى وهو جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الإستغلال وتمييز قدرة المؤسسة على تمويل أصولها المتداولة عن طريق أموالها الدائمة ويحسب وفق علاقتين:

من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل): رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

من أسفل الميزانية (في الأجل القصير): رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل. [1]

[1] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 60.

1.1.1 أنواع رأس المال العامل:

2.1.1.1 رأس المال الخاص: وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية

رأس المال العامل= الأموال الخاصة – أصول ثابتة.

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الدائم – الديون طويلة الأجل.[1]

3.1.1.1 رأس المال العامل الإجمالي = يضم مجموعة عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الإستغلالية للمؤسسة وتتمثل في مجموعة الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقق + قيم جاهزة.

4.1.1.1 رأس المال العامل الخارجي = هو الجزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون القصيرة الأجل + مجموع الديون طويلة الأجل.

يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها.

– في حالة رأس المال العامل الصافي موجب FR>0 يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

– في حالة رأس المال العامل الصافي FR = 0 في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابت فقط أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق القروض قصيرة الأجل، وتترجم الحالة المالية والوضعية الصعبة للمؤسسة. [2]

---

[1] حجيلة بركان، **مرجع سابق**، 2011، ص: 71–72.

[2] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 39.

– في حالة رأس المال العامل الصافي سالب FR<0 يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل إستثماراتها وباقي الإحتياجات المالية بإستخدام الموارد المالية الدائمة فهي بحاجة لتقليص إستثمارها إلى الحد التوافقي مع مواردها المالية.

1.2 إحتياجات رأس المال العامل: تدرس إحتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى إحتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المسيرون الماليون الإستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الإستغلال على أن تكون ملائمة بين إستحقاقية الموارد مع سيولة الإحتياجات كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (1–2): إحتياجات رأس المال العامل

إحتياجات الدورة				
أوراق قبض	زبائن	سندات توظيف	منتجات تامة	مواد أولية
إحتياجات رأس المال العامل				
أوراق دفع	ديون الإستغلال	ديون شركاء	موردون	ديون مخزونات
موارد الدورة				

المصدر: مبارك لسلوس، **نفس المرجع**، ص: 78.

في إحتياجات الدورة إستثنينا القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، وفي موارد الدورة إستثنينا سلفيات مصرفية وكل الديون قصيرة الأجل، التي لم يبق لها لمدة زمنية من أجل التسديد وبالتالي لم تصبح موردا ماليا قابلا للإستخدام.

عندما تكون قيمة إحتياجات رأس المال العامل سالبة يعاب على المسيرين أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة.

عندما تكون قيمة إحتياجات رأس المال العامل موجبة فيعاب على المسيرين أنهم لم يبحثوا على موارد مالية مادام ضمان التسديد موجودا والمتمثل في كبر بعض المخزونات أو بعض الحقوق،

خاصة وأن بعض الموارد المالية منخفض أو حتى منعدم التكلفة، وبالتالي كلما كانت إحتياجات رأس المال العامل تقترب من الصرف دلت على حسن تغطية الإحتياجات بالموارد، ومنه تحسب وفق العلاقة التالية:

إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية).[1]

3.1. الخزينة:

1.3.1 مفهوم الخزينة: يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموعة الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الإستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة أن إحتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الإستغلال تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل – إحتياجات رأس المال العامل.

الخزينة = القيم الجاهزة – القروض المصرفية.[2]

2.3.1 الحالات الممكنة للخزينة:

الحالة الأولى: الخزينة الصفرية: تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل و إحتياجات رأس المال العامل.

الحالة الثانية: الخزينة الموجبة: تكون الموارد الدائمة أكثر من الأصول الثابتة، وبالتالي هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالإحتياج في رأس المال العامل ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة.

الحالة الثالثة: الخزينة السالبة: يكون رأس المال العامل أقل من الإحتياج في رأس المال العامل، هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالي لتغطية الإحتياجات المتزايدة من أجل إستمرار النشاط.[1]

---

[1] سليمان ناصر، **مرجع سابق**، 2012، ص: 60.

[2] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص: 65-67.

2) التحليل بواسطة النسب المالية:

يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقتها ببعضها البعض أو الإستناد إلى معايير محددة لهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأغراض الظروف السائدة في المؤسسة موضوع التحليل.[2]

يمكن تقسيم أنواع النسب المالية حسب مجموعات كالآتي:

1. مجموعة نسب السيولة:

نقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تستخدم في تقدير مدى حاجات العميل لنوع الإئتمان المستخدم في تمويل متطلبات رأس المال العامل لديه، كما تقيس قدرة العميل على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) ويمكن ذكرها في العناصر التالية:

1.1 نسبة التداول: تعبر هذه النسبة عن مقدرة العميل أو المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقديات تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التداول = الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة

2.1 نسبة التداول السريعة: يلجأ إليها المحلل الإئتماني لتعزيز ملاحظته المستندة إلى نسبة التداول بخصوص موقف السيولة التي يمتلكها العميل.

نسبة التداول السريعة = الأصول المتداولة – المخزون السلعي / الخصوم المتداولة

3.1 نسبة السيولة النقدية: تظهر هذه النسبة مقدرة المؤسسة بتسديد الإلتزامات قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة النقدية = الأصول النقدية وشبه النقدية / الخصوم المتداولة

4.1 نسبة سيولة المخزون السلعي: تدعم إدارة الإئتمان في مدى قدرة المخزون السلعي في توليد النقد بعد ما تتم عملية البيع. [3]

نسبة سيولة المخزون السلعى = المخزون السلعى* 360 / كلفة البضاعة

---

[1] مبارك لسلوس، **مرجع سابق**، 1996، ص: 20.

[2] سعد صادق بحيري، **إدارة توازن الأداء**، دار نشر الثقافة، الإسكندرية مصر، 2004، ص: 295.

[3] Jean Lechard, Les Ration qui Comptent, Eyrolles éditions d'Organisation, saint- Germain, 2 Em édition, 2008, page: 34-35.

5.1 نسبة رأس المال العامل: تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة / صافي المبيعات

2.مجموعة نسب النشاط: إن هذه المجموعة تكشف على مدى كفاءة الإدارة في إدارة الأصول أي بمعنى أخر هل أن الإستثمار في الأصول أقل من اللازم ومن أهم النسب المتعلقة بالنشاط.

1.2 معدل دوران المخزون السلعي: يتم حسابه من خلال العلاقة النسبية التالية:

معدل دوران المخزون = كلفة البضاعة المباعة/ متوسط المخزون السلعي

2.2 معدل دوران الذمم المدينة: تعكس هذه النسبة لإدارة الإئتمان مدى ملائمة سياسة البيع والأجل وسياسة لتحصيل لدى العميل. [1]

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات / رصيد الذمم

3) مجموعة نسب المديونية: تقيس هذه النسب مدى إعتماد الشركة على الأموال المقترضة في تمويل إحتياجاتها إذ يزيد إهتمام المقرضين بنسب الإقتراض لما توضحه ما إذا كان من الأمان تزويد الشركة بقروض إضافية.

1.3 نسبة الرافعة المالية: وتشير إلى المدى الذي ذهبت إليه الشركات في تمويل أصولها من الأموال المقترضة.

نسبة الرافعة المالية = مجموع القروض / مجموع الأصول

2.3 عدد مرات تغطية الفوائد: تقيس هذه النسبة مقدرة الشركة على سداد الفوائد من خلال الأرباح السنوية للشركة. [2]

عدد مرات تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الضرائب / الفوائد

---

[1] جليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات**، مذكرة لنيل الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009، ص: 86.

[2] سعاد بن طرية، **إستخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية**، مذكرة لنيل الماستر، تخصص بنوك ومالية، جامعة ورقلة، 2011، ص: 23.

3.3 نسبة الديون إلى حقوق المساهمين: تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الديون إلى حقوق المساهمين = مجموع الديون / صافي حقوق المساهمين

4.3 نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية: تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية = الدين ق الأجل/ حقوق الملكية

4) مجموعة نسب السوق: تخدم هذه النسب محللي الأسهم في تعزيز قناعاتهم تجاه الموقف المالي للعميل من خلال الإهتمام بتحديد القيمة السوقية لأسهمه والمتغيرات المحددة لهذه القيمة، وحركة التداول في سوق الأوراق المالية وتعتمد عليها إدارة الإئتمان بخصوص ضمان حقوقها في حالة تعثر العميل وعدم قدرته على الوفاء بإلتزاماته.

هناك الكثير من نسب السوق إلا أن أهمها في النقاط التالية: [1]

1.4 معدل ربحية السهم الواحد: تعتبر ربحية السهم الواحد من أهم المؤشرات المالية التي تهتم إدارة الإئتمان في البنوك بشأن إتخاذ القرارات الإئتمانية المطلوبة.

ربحية السهم الواحد = صافي الربح بعد الفائدة والضريبة / عدد الأسهم

كلما كانت ربحية السهم عالية كلما أعطت مؤشرا قويا لإدارة الإئتمان يساعد في إتخاذ القرار الإئتماني الصائب.

2.4 نسبة القيمة السهمية للسهم إلى القيمة الدفترية: تعتبر هذه النسبة مؤشر آخر لإدارة الإئتمان لتعزيز النظرة تجاه العميل، حيث يعكس هذا المؤشر ما يضيفه سوق المال لقيمة السهم العادي نسبة إلى ما هو مسجل في الدفاتر (قيمة دفترية) لذلك السهم، وبالتالي يعكس إرتفاع هذه النسبة قوة أداء العميل في تعظيم قيمة السهم العادي الذي يمتلكه، وهذا ما يرغب فيه كل البنوك في إتخاذ قرار مربح، وتحسب قيمة النسبة من خلال العلاقة النسبية التالية: [2]

نسبة القيمة السهم العادي إلى القيمة الدفترية = القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية

[1] منير إبراهيم هندي، **مرجع سابق**، 2003، ص: 74.

[2] سعاد بن طرية، **مرجع سابق**، 2011، ص: 25.

3.4 القيمة السوقية إلى القيمة الإسمية للسهم: تعكس هذه النسبة التكلفة التاريخية للأسهم حيث يتم من خلال مقارنة سعر السوق مع التكلفة الإسمية، وتحسب كما يلي:

القيمة السوقية إلى القيمة الإسمية للسهم = القيمة السوقية للسهم / القيمة الإسمية

4.4 عائد التوزيعات للسهم:

ويكون حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:[1]

عائد التوزيعات = مقسوم الأرباح الموزعة / قيمة الأسهم الإسمية

5) نسب الربحية: ويمكن تصنيف الربحية إلى مجوعتين: مجموعة نسب ربحية المبيعات ومجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الإستثمارات.

1.5 مجموعة نسب ربحية المبيعات: هي الربحية التي تقيس الربح لكل دينار من المبيعات:

-**نسبة هامش إجمالي الربح:** وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الإجمالية من المبيعات وتحسب كما يلي:

نسبة هامش صافي الربح = صافي ربح المبيعات بعد الضرائب والمصاريف / المبيعات

2.5 مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات: تشير هذه المجموعة من النسب إلى قدرة الشركة على خلق دخل تشغيلي، تحسب هذه النسبة بتقسيم العوائد قبل أو بعد خصم الفوائد والضرائب على إجمالي الموجودات.[2]

أدوات التحليل الحديثة: وتشمل الطرق الرياضية والإحصائية والمصفوفات والبرمجة الخطية في عمليات التحليل المالي كما يمكن أن يستخدم الكمبيوتر في إعداد برامج تحليله تستخدم في معالجة كثير من المشكلات التي تواجهها الشركات وذلك من خلال خزن المعلومات ومعالجتها ثم ظهور مخرجاتها.

1/ **الأدوات الإحصائية:** تستند الأدوات أو الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات، ولعدد من السنوات بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة التي

[1] **نفس المرجع**، 2011، ص: 25.

[2] علي عباس، **الإدارة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 01، 2008، ص: 75.

يعبر عنها بالمعدل قياسا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة أو العلاقة بمؤشر بإختيار سنة الأساس التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية بعيدا عن التحيز الشخصي قصد إخفاء بعض الحقائق أو لإظهار بعض الوقائع بصورة مغايرة للواقع كما يجب أن تكون سنة الأساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤشرات الشاذة.[1]

2/ الأساليب الرياضية: يمكن تصنيف الأساليب الرياضية إلى ما يلي:

1.2 طريقة الإرتباط والإنحدار: تستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع لتحديد العلاقة بين النتائج المحققة من مقارنة ظاهرتين أو أكثر ويمكن لهذه العلاقة التبادلية أن تظهر لقيمتين محدودتين أو لمجموعتين محددتين.

2.2 طريقة البرامج الخطية: تستخدم البرامج الخطية بشكل واسع في حل المشاكل المعقدة خاصة التي لها علاقة بالقضايا الإقتصادية ذات الشمول، وإن حل مثل هذه المشاكل غالبا ما يتطلب إيجاد القيم المتغيرة لإيجاد الدالة الأسية ويمكن أن يعبر عن :

$Y=F(x)$ كعلاقة في مشكلة إقتصادية تهم الإقتصاد الوطني بصورة بيانية (مستقيم أو منحنى) لقيمة Y نتيجة التغيرات في X.

3.2 طريقة المصفوفات الرياضية:

المصفوفة هي مجموعة من الأعداد مرتبة في شكل مستطيل مكون من عدد من الصفوف والأعمدة، وتعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجه وتستخدم بشكل خاص في حل المشاكل الاقتصادية ذات الإحتمالات المتعددة والمعقدة وغالبا ما يجرى تطبيقها في المشاريع الإنتاجية الكبيرة أو على المشاكل التي تواجه قطاعا إقتصاديا معينا.[2]

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، إثراء للنشر والتوزيع، عمال، الأردن، ط 01، 2009، ص: 18.

[2] خولة اوراغ، **مرجع سابق**، 2016، ص: 23.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التمويل

يعتبر التمويل من أقدم فروع الإقتصاد ويعتبر النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في توفير وتغطية إحتياجاتها، وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، ولهذا حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المؤسسات الإقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته

1-تعريف التمويل:

إن للتمويل معنيان أحدهما حقيقي والأخر نقدي، فالمعنى الحقيقي يقصد به " توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والمواد لبناء الطاقات الإنتاجية وتكوين رؤوس أموال جديدة، وتتضمن في جوهرها الإمتناع عن إستهلاك هذه الموارد وإستخداماتها في مجال السلع الإستهلاكية".[1]

أما المعنى النقدي فهو "إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة".[2]

*كما أن للتمويل عدة تعاريف ومفاهيم تشرحه في مجمله نذكر منها كذلك:

التمويل هو الإمداد بالمال في أوقات الحاجة إليه، وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:

1. تحديد دقيق لوقت الحاجة إليه.
2. البحث عن مصادر الأموال.
3. المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.

كما يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الإستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والإستهلاك.[3]

وكذلك هو توفير الأموال اللازمة حسب الحاجة وبقدر المطلوب وإستغلالها الأمثل لتغطية حاجات المشروع، عن طريق مجموعة من التصرفات التي تم إدخارها بوسائل الدفع.[1]

---

[1] سالم مقشيش، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية**، مذكرة لنيل الماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة ورقلة، 2013، ص: 24.

[2] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2002، ص: 21.

[3] سالم مقشيش، **مرجع سابق**، 2013، ص: 24.

2-أهمية التمويل:

إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها، لها إستخدام دائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجا عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الإلتزامات، من هذا المنطلق يمكن تلخيص أهمية التمويل في العناصر التالية:

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- تحقيق النمو الإقتصادي و الإجتماعي للبلد بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل إقتناء و إستبدال المعدات.
- توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الإلتزامات المترتبة عليها عند إستحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة.

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة والبنك ذلك أن المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الإستثماري المستهدف وإختيار أحسنها، وإستخدامها إستخداما أمثل لما يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة، وإن قرار إختيار طرق التمويل يعتبر أساس السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل رأس المال وتكلفته. [2]

المطلب الثاني: أنواع التمويل

1/ من حيث المدة: ينقسم التمويل من حيث معيار المدة إلى تمويل قصير وطويل الأجل

1.1 تمويل قصير الأجل: يقصد به تمويل نشاط الإستغلال بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في فترة قصيرة ويستخدم كذلك لتمويل الإحتياجات المالية المؤقتة لتمويل الإستثمارات في الأصول المتداولة ويتم إختيار مصدر التمويل القصير الأجل المناسب من طرف المدير المالي، أخذا بالإعتبار التكلفة أثر المصدر على نسبة المديونية. [3]

---

[1] بن قيراط عبد العزيز وآخرون، **تمويل المشاريع الإستثمارية**، مذكرة ماستر، تخصص مالية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص: 02.

[2] منير إبراهيم الهندي، **الفكر الحديث في الإستثمار**، منشاة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 1998، ص: 05.

[3] جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة نشر، ص: 333.

2.1 تمويل متوسط الأجل: هو ذلك النوع من التمويل الذي ينشأ عن تلك العمليات التي تتطلب إستعمال الأموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات قبل إستردادها كشراء آلات ومعدات بالنسبة للمشروعات الفلاحية.

3.1 تمويل طويل الأجل: ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لإجراء تحسينات ذات صيغة إستثمارية، كإستصلاح الأراضي وبناء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية للوحدة المستثمرة في المدى البعيد.[1]

2/ من حيث مصدر الحصول على الأموال: ينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى:

1.2 التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي عنصرا من عناصر التقييم ويمكن تعريفها كما يلي: هو عبارة عن مفهوم بين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الإستثمارات التي تقوم بها.

2.2 التمويل الخارجي: يكون مصدره من خارج المؤسسة بعيدا عن مالكيها مثل الإقتراض البنكي، التمويل التجاري، عجز الأرباح.[2]

3/ من حيث الغرض من التمويل: تتم عملية التمويل لغرضين أساسيين هما تمويل الإستغلال وتمويل الإستثمار.

المطلب الثالث: مخاطر وضمانات التمويل

1/ مخاطر التمويل: للمستثمر أهداف أساسية منها الحصول على فوائد كبيرة تفوق تكاليف الإستثمار وهو ما لا يتحقق إلا بالمرور عبر عمليات مالية تكون صعبة بسبب المخاطر المختلفة قد تحدث أثناء القيام بعمليات التمويل، ومن أهم مخاطر التمويل نذكر:

1.1 مخاطر حسب الزمن: تشمل المخاطر الزمنية التي تحدث أثناء القيام بالتمويل.

1.1.1 مخطر الصنع: ينجم عنه أثناء عملية الصنع أي عند إنجاز الطلبية وقبل عملية التسليم، فقد يحدث إنقطاع أو توقف عن الصنع ويكون ذلك لأسباب تقنية أو مالية أو لأسباب مفاجئة مثل حادث سياسي في بلد المشتري.

---

[1] مقشيش سالم، **مرجع سابق**، ص: 26.

[2] عبد الغفار حنفي و رسمية زكي قريافص، **مدخل معاصر في الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص:171.

2.1.1 مخطر إقتصادي: يظهر خلال فترة التصنيع وهو ناتج عن إرتفاع الأسعار الداخلية لبلد المورد الذي يرغم عليه تحملها نتيجة إرتفاعها. [1]

2.1 مخاطر حسب طبيعة الخطر:

1.2.1 الأخطار السياسية: وهي إحتمال حدوث أزمات بين بلدين متعاملين أو التغيير في الحكومات ومنها الحروب والإنقلابات العسكرية.

2.2.1 المخاطر التجارية: هي عدم توفر السيولة للمشتري أو عدم دفعه في الآجال المستحقة. [2]

3.1 المخاطر المالية (مخاطر سعر الصرف):

1.3.1 على الواردات: يلعب سعر الصرف التوازن في الميزان التجاري، وتؤثر سياسته على الواردات بحيث يؤثر من حيث الطلب عليها والعملات المتاحة لتمويلها.

2.3.1 على الصادرات: على المؤسسة المصدرة إتباع إستراتيجية التغطية ضد مخاطر الصرف المتعلقة بالصادرات من خلال أهداف المديرية العامة فيما يتعلق بالمخاطر المالية.

4.1 مخاطر أخرى: نجد من بينها مخاطر متعلقة بالسيولة ومخاطر متعلقة بالإستثمار التي تتمثل في إنخفاض أسعار الأسهم والسندات الموجودة في محفظة الإستثمار العائد إلى البنك.

2/ الضمانات البنكية للتمويل: إن الدراسات التي يقوم بها البنك قد تكون غير كافية ومهما كانت درجة التقدير، فإن المستقبل لا يمكن معرفته بدقة أو بدرجة تؤكد بصورة كاملة، لذلك تلجأ البنوك لتقديم الدراسات بالضمانات التي تعد مدعمة لثقة البنك في إدارة أعماله.

1.2 العقود المتعلقة بالضمانات: عند منح قرض فإن البنك يتحمل خطر التسديد والمخاطر الأخرى التي يتحملها كثيرة أيضا، يعتبر البنك أن قدرة زبونه غير كافية للتقليل من المخاطر. [3]

---

[1] دليلة عباسي وآخرون، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة ورقلة، 2012، ص: 68.

[2] Jean- Guy Degos, **Le diagnostic financier des entreprises**, e- thèque édition, Bordeaux France, 2003, page: 65-66.

[3] عبد الرحمن يسري أحمد، **قضايا إسلامية معاصرة في النقود البنوك والتمويل**، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001، ص: 39.

2.2 أنواع الضمانات: لكي يؤمن البنك من نتائج المخاطر المرافقة لعملية القرض فإنه يلجأ إلى طلب ضمانات فهذه الأخيرة تكون مقابل القروض لأنها تعتبر مدعمة لثقة البنك في عمله:

1.2.2 الضمانات الشخصية: يتم الضمان الشخصي بتدخل شخص آخر خلاف المقترض وتعهد بسداد القرض، وفي حالة توقف المدين عن الدفع يمكن رجوع البنك إلى الفرد الضامن، هذا الأخير يعد البنك بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالدين في تاريخ الإستحقاق، ويمكن أن نميز نوعين من الضمانات الشخصية وهما الكفالة والضمان.[1]

1.1.2.2 الكفالة الشخصية: الكفالة هي نوع من الضمانات الشخصية، التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ إلتزامات المدين تجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الإلتزامات عند حلول آجال الإستحقاق.

2.1.2. الضمان الإحتياطي L'AVAL: في كثير من الأحيان يقوم الشخص بتحرير الورقة التجارية إلى شخص آخر ويرفض المستفيد قبول استلام هذه الورقة، وذلك لضعف الثقة المالية لديه عند الشخص(المضمون).[2]

– **الضمانات الحقيقية:** هي عبارة عن ضمانات ملموسة يمكن حجزها في حالة عدم تسديد المدين لدينه كالعقارات أو المنقولات، وتتمثل الضمانات الحقيقية في:

1/ الرهن الحيازي (رهن رأس المال المنقول): هو عقد يقوم من خلاله الدائن أو شخص آخر لصالح المدين برهن الأموال المنقولة والخاصة به ضمانا لأموال الدائن في حالة عدم تسديده في تاريخ الإستحقاق بحيث أن الأخير الدائن أو الشخص الثالث هو القادر على نقل الملكية.

2/ الرهن الرسمي أو العقاري: هو عبارة عن عقد يكتسب به الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه يكون له وبمقتضاه أن ينقسم على الدائنين التاليين له في المرتبة إستيفاء حقه من ثمن ذلك العقار.[3]

---

[1] أحمد صلاح عطية، **محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، دار الهداية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003، ص: 49.

[2] فريحة بن دقفل، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل الماستر، تخصص إقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة المسيلة، 2015، ص: 56.

[3] خولة بوداود، **إعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني**، مذكرة لنيل ليسانس، تخصص بنوك، جامعة المسيلة، 2016، ص: 33-34.

خلاصة الفصل الأول:

خلال معالجتنا لهذا الفصل إتضح لنا أن التحليل المالي هو أداة تستخدمها العديد من الأطراف، فهو عبارة عن دراسة تفصيلية للمعطيات والمعلومات المتوفرة في شكل قوائم مالية أو غير ذلك، من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، ومحاولة إعطاء و إتخاذ أفضل القرارات الخاصة بالعملية التمويلية.

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية، المتمثلة بقراءة وتفسير البيانات المالية وتشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على إتخاذ القرار المالي المتعلق بنشاطات وعمليات مالية مختلفة، وكذلك تسعى إلى معرفة المركز الإئتماني للمؤسسة بما يبين قدرة هذه المنشأة على الإقتراض وعلى منح التمويل عند البنوك والمؤسسات المالية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بعد إستعراضنا في الجانب النظري معلومات حول التحليل المالي وعمليات التمويل ومعاييرها وأسسها، ومختلف التعاريف المتعلقة بهاذين المتغيرين، حيث سلطنا الضوء حول الإجراءات والمعايير التي يتبعها المحلل المالي قبل قيامه بعمليات منح التمويل مع الأخذ بعين الإعتبار الضمانات التي يراعيها المحلل المالي أثناء منحه للتمويل.

سنحاول في هذا الفصل التطبيقي توضيح العناصر التي سبق ذكرها بدراسة كاملة ومعمقة، عبر نموذج تطبيقي لملف طلب قرض تابع لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وما كان ليبرز لولا السياسة المنتهجة من قبل مسيريه من إطارات وموظفين.

من خلال هذه الدراسة التطبيقية سنحاول إستقراء كافة الجوانب المتعلقة بمنح القرض وكذلك سلوك البنك في ممارسة وظيفته التمويلية وأساليبه في ضبط الضمانات البنكية.

يستعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية أدوات التحليل المالي بصفة كبيرة قبل إتخاذ قرار منح التمويل وذلك بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من قبل العميل، وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي، تأسست سنة 1982 مهمته الأساسية تطوير الفلاحة وترقية العامل الريفي.

تكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية في بدايته من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري، ثم توسع عدده ليصبح أكثر من 290 وكالة و 41 مديرية جهوية ويشغل أكثر من 7000 عامل بين إطارات وموظفين خلال سنة 2001، وتم تصنيفه في المركز 668 في الترتيب العالمي بين 4100 بنك ما خوله لتصدر ترتيب البنوك الجزائرية عبر دراسة قامت بها مجلة عالمية وذلك بفضل شبكته وأهمية تشكيلته البشرية.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82-106 الصادر في 11 جمادى الأول 1402 هجري، الموافق ل 13 مارس 1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982، ظهرت عدة بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وبموجب المرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدره 330000.0000 دج ويعتبر زبونه الشخص الطبيعي والمعنوي.

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70 كلم شرق العاصمة الجزائر، وتتميز المنطقة بسهلها الواسع وبطابعها الفلاحي الريفي مما يدعم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف.

هو عبارة عن مؤسسة عمومية إقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم، تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته، حيث أصبح عدد وكالاته سنة 1985

إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و 31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و 31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل.

ويمول أكبر نسبة من مشاريع برامج الدعم الفلاحي، وكذلك يسعى البنك إلى تعميم برامج التكوين لفائدة موظفيه بصفة دورية.

لعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا فعالا في مختلف المراحل التشريعية والظروف الإقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد منذ تكوينه، فبعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 في 1990/04/14 والذي نص على نهاية فترة التخصص للبنوك وبموجبه وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الإقتصادية المتوسطة والصغيرة دون الإستغناء عن القطاع الفلاحي.

وفي هذه الفترة حاول البنك مواكبة التطور بإدخال التكنولوجيا في عمليات البنك بتزويد مختلف وكالاتها بأجهزة الإعلام الآلي.

كما تم تشغيل بطاقة التسديد والسحب، وإدخال عمليات الفحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت اللازم والمناسب.

أما منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا التي تزامنت مع تطورات إقتصادية هامة في البلاد، وهذا ما كرس ضرورية البنك وأهميته في الإقتصاد الوطني، فهو ممول بنسبة كبيرة للتجارة الخارجية.

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق أهداف متعددة تشمل التمويل الفلاحي، وذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعده على تدعيم هذا القطاع الحيوي، ويمكن توضيح مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال العناصر الآتية:

- القيام بعمليات المساعدة المالية والضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، والمساهمة في تنمية العالم الريفي.

- وضع الإمكانيات المالية والممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم القطاع الفلاحي، الري، الصيد وحتى النشاطات الحرفية التقليدية.

- التطور الإقتصادي للوسيط الفني

- هو أداة من أدوات التخطيط المالي للمشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية.

وتتمثل مهامه في القيام بالعمليات الآتية:

1. منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل.
2. معالجة البيانات البنكية (قروض، صرف، خزينة).
3. تمويل العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

ويمكن حصر أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في العناصر التالية:

1. الحفاظ على حصته في السوق والتأقلم مع هذه التغيرات.
2. تطوير جودة الخدمة والعلاقة مع الزبائن.
3. جلب أكبر عدد من الزبائن وتحقيق أكبر ربح ممكن.
4. العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر مختلف مناطق القطر الوطني.
5. تجسيد النمو السريع والتغير الجذري في هيكله حسب الظروف.
6. توسيع وتحديث نظم المعلومات و إستخدام التكنولوجيا الحديثة في تأدية مهامه.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعد الهيكل التنظيمي إحدى الدعامات الأساسية في تكوين المنشأة أي كان نوعها وفيما يلي الهيكل التنظيمي للمديرية العامة السابق والحالي وكذلك الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية الجهوية:

1-الهيكل التنظيمي للمديرية العامة:

مجلس إداري: يترأسه مدير عام يساعده مديرين.

1.1 مديريات القروض: وتحتوي:

- مديرية التمويل الفلاحي (D.F.A).

-مديرية تمويل النشاطات الخاصة (D.F.A.P).

- مديرية تمويل المؤسسات العمومية (D. F. E. P).

- مديرية الشؤون الدولية (D.A.I).

2.1 مديريات إدارية: وتضم ما يلي:

- مديرية التفتيش العام والمراجعة (D.I.G.A).

- مديرية الخزينة والشؤون المالية (D.T.A.F).

- مديرية التنظيم والإعلام الآلي (D.O.I) .

- مديرية التسويق والتنمية (D.M.D).

- مديرية الشؤون القانونية (D.A.J).

- مديرية المستخدمين والتكوين (D.P.F).

- مديرية الوسائل العامة (D.M.G).

- مديرية الإتصال (D.C).

* ونظرا لوجود بعض الثغرات في الهيكل التنظيمي خاصة بالنسبة للوظائف التي كانت تؤديها بعض المديريات مع الوظائف التي كان ينبغي أن يقوم بها البنك وخصوصا بعد دخول الجزائر في إقتصاد السوق، وتحرير الخدمات البنكية إزدادت حدة المنافسة بين البنوك وهذا سيشكل تهديدا للبنك مما سيجبره على تغيير إستراتيجيته، وبالتالي فالهيكل التنظيمي يتماشى حسب الظروف، ومن أجل تسيير البنك على أحسن وجه وتسهيل وظائف الإدارة قرر المسؤولين على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تغيير هيكلها التنظيمي بصفة تدريجية إبتداءا من سنة 1999، ليصبح الهيكل التنظيمي الجديد على الشكل التالي:

1-الإدارة العامة: يترأسها المدير العام وهي تضم:

- إدارة التدقيق الداخلي (D.A.I).

- قسم العلاقات (D.E.P).

- المراقبة العامة.

- مدير عام مساعد مكلف بالموارد والقروض والتغطية، وتتدرج تحتها الإدارات التالية:
- إدارة تمويل المؤسسات الكبيرة (D.I.G.E).
- إدارة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (D.F.PME) .
- إدارة تمويل النشاطات الفلاحية (D.F.A.A).
- إدارة الدراسات والأسواق والمنتجات (D.D.P.M.P).
- إدارة المتابعة والتغطية (D.D.R).

*مدير عام: مساعد مكلف بالإعلام الآلي، المحاسبة والخزينة (D.G.A/ict) وهو مسؤول عن الإعلام الآلي والمحاسبة والخزينة من خلال الإدارات التالية:

- إدارة الإعلام الآلي المركزية (D.I.C).
- إدارة الإعلام الآلي لشبكات الاستغلال (D.I.R.E).
- إدارة التمويل والصيانة الآلية (D.T.M.I).
- إدارة الخزينة (D.T).
- إدارة المحاسبة العامة (D.C.G).

*مدير عام مساعد مكلف بالإدارة والوسائل، وتتدرج تحتها الإدارات التالية:

- إدارة الموظفين (D.P).
- إدارة تكوين الموارد البشرية (D.R.R.H).
- إدارة الوسائل العامة (D.M.G).
- إدارة التنظيم، الدراسات القانونية والمنازعات (D.R.E.G.E) .
- إدارة التنبؤ ومراقبة التسيير (D.P.C.G).

ب) -القسم الدولي: وهو يتضمن ما يلي:

- إدارة العمليات التقنية مع الخارج (D.O.T.E).
- إدارة العلاقات الدولية (D.R.I).
- إدارة المراقبة والإحصائيات (DC)

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي السابق لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

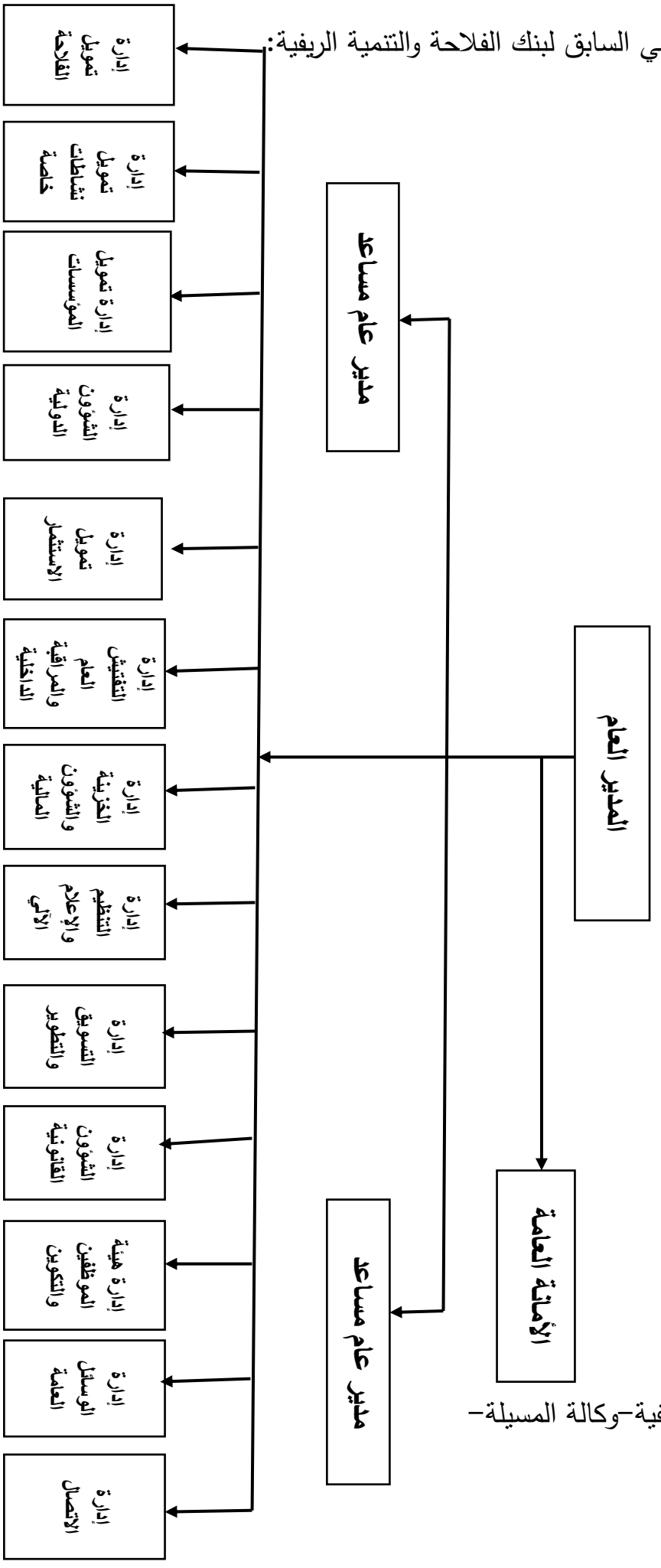

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة-

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي الجديد للمديرية العامة المركزية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

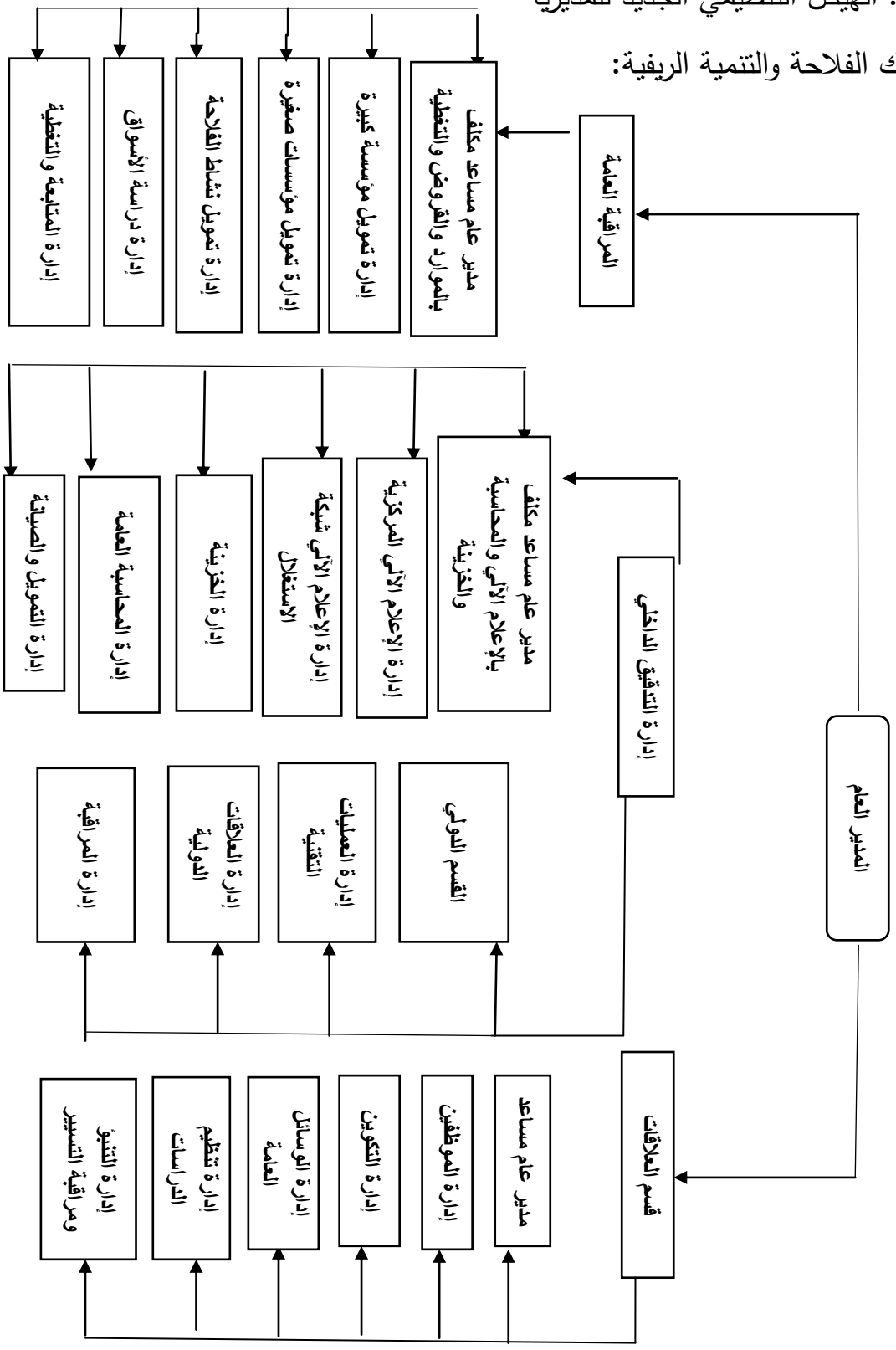

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة – 904

الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

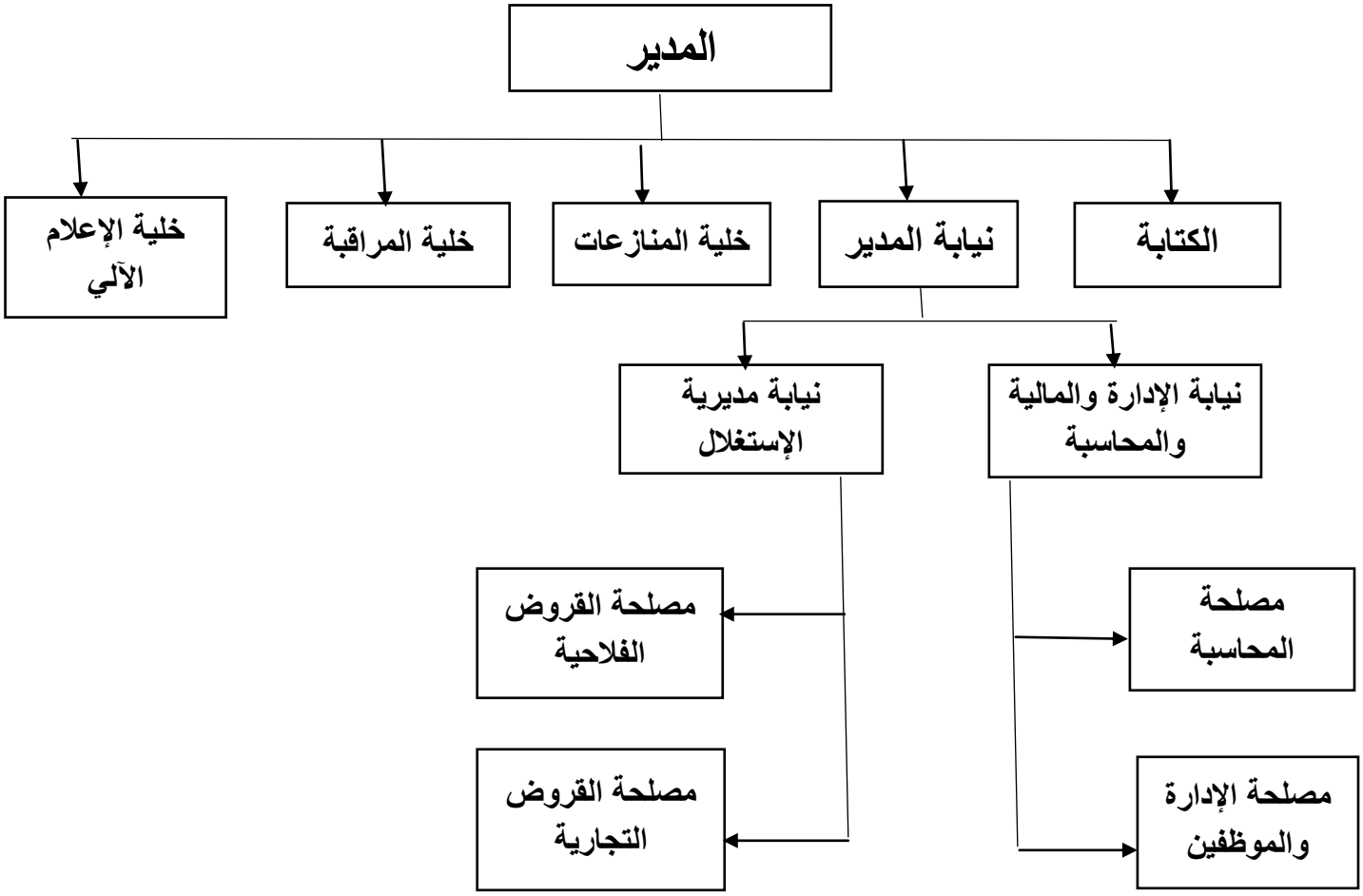

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة 904

المبحث الثاني: بطاقة فنية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904:

تعتبر الوكالة خلية هامة في تحريك نشاطات الإستغلال البنكي، ومن هذه الوحدات الوظيفية نجد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904:

المطلب الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

أنشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح وحمام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهلها الواسع وإعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دورا أكثر في النشاط الإقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الإقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الإقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

– ونظرا لكون مردودية الوكالة ذات منسوب ملحوظ فهي بذلك تعتبر أحد أهم الوكالات البنكية التي تحقق موارد مرتفعة وسمعة نشاط مشرفة على مستوى التراب الوطني.

المطلب الثاني: مراحل سير القروض المقدمة من قبل وكالة المسيلة:

تمر عمليات منح القروض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة بعدة مراحل وإجراءات، بداية بإستلام الملف إلى غاية إتخاذ قرار منح التمويل من عدمه، وتمر هذه العملية وفق المراحل التالية:

وتمر هذه العملية بعدة مراحل أساسية أهمها:

1/ مرحلة الإستقبال: حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات:

1.1 **إستلام الملف:** حيث يتكون الملف مما يلي:

- إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي.
- نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية (الهوية).
- وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية.
- شهادة عمل أو شهادة أخرى.
- دراسة تقنية و إقتصادية للمشروع.

- أما إذا كان المقترض شخصا معنويا (مؤسسة) فأهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي.
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها.
- عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع.
- رقم التسجيل في إدارة الضرائب.

مع ضرورة وجود 03 نسخ للملف حيث:

- نسخة للمكلفين بالقروض.
- نسخة بالمجمع الجهوي للإستغلال.
- نسخة للإدارة العامة.

2.1 **التحقق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.**

3.1 **تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا.**

2/ مرحلة الدراسة

بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي:

1.2 **قائمة مكونة من فقرات:** لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية، مالية...) .

2.2 **دراسة تحليلية:** عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج...).

3.2 **تحديد نوع القرض على أساس طلب الزبون وملفه.**

4.2 **تحديد قيمة القرض.**

- إذا كان المبلغ أقل أو يساوي 2500000 دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.
- إذا كان 2500000 دج < المبلغ < 50000000 دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للإستغلال.
- إذا كان أكبر تماما من 50000000 دج الدراسة تتم على مستوى الإدارة العامة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي هو حقوق دراسة ملف حيث إذا كان:

- قرض متوسط أو طويل الأجل يدفع 10000 دج .
- قرض قصير الأجل يدفع 200دج.

3/ مرحلة إتخاذ القرار.

1.3 في حالة رفض الطلب يعاد الملف لصاحبه.

2.3 في حالة الموافقة على طلب القرض: يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل وهي:

4/ الضمانات:

1.4 رهن حاضر: قبل الإستفادة من القرض مثلا رهن عقاري.

2.4 رهن غير حاضر: بعد الإستفادة من القرض مثلا رهن حيازي للعتاد.

3.4الفاتورة.

4.4 العتاد.

5/ نسبة تمويل البنك: النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر، بحيث المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة تدخل بنسبة قليلة، وتتراوح نسبة تمويل البنك عموما ما بين 50% إلى 70%.

– مع العلم أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904 تقدم 3 أنواع من القروض هي كالتالي:

1/ قروض الإستغلال:

إن عمليات تمويل الإستغلال بصفة مباشرة أو غير مباشرة في التمويل اليومي للمؤسسة وهي تتعلق بالتموين بالإنتاج، وتوزيع الخدمات والخبرات وهي تشمل:

- قروض الصندوق الموجهة لتمويل دورة الإستغلال.
- الخصم الموجه لتزويد سيولة المؤسسة.
- قروض الإمضاء والتي عند إستحقاقها تحدث حسم على السيولة وخزينة المؤسسة.

2/ قروض الإستثمار:

- يمول القروض المتوسطة وطويلة الأجل مجموعة الإستثمارات التي تضعها المؤسسة في الخدمة حتى تسمح لها بتحقيق مهمتها إجتماعيا، النفقات المتعلقة بالمصانع، المخازن والآلات. وتكون الشروط الخاصة بالقرض مكيفة مع قدرة المؤسسة على التسديد.
- وتخضع عامة المشاريع الصناعية والسياحية لإستثمار طويل الأجل، في حين تخضع المشاريع النوعية لإقتناء تجهيزات العمل، نقل البضائع لتمويلات متوسطة الأجل.
- كما يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمشاركة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل إستثماراتهم.

3/ القروض الخارجية:

قد تكون لبعض المؤسسات عمليات خارجية (تصدير و إستيراد) لذا تلجأ إلى القروض الخارجية والتي تأخذ الأشكال التالية:

- قرض المشتري.
- قرض المورد.
- قروض مالية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904

من خلال المحاولة إلى الوصول إلى الأهداف المسطرة من قبل البنوك، يتم تقسيم المهام والمسؤوليات وفق هياكل تنظيمية تنظم طريقة عمل هاته البنوك، ويتشكل الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة من العناصر التالية:

1. **المديرية:** يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.
2. **الأمانة العامة:** السكرتارية يتم فيها إستلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من كباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر ووارد.
3. **وظيفة التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.
4. **وظيفة الصندوق:** تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

1.4 فرع الشيك: يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع إفتراض وجود رصيد موجب للساحب،

2.4 فرع التمويل: يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.

3.4 غرفة المقاصة: في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

5. **وظيفة الحسابات:** تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.

6. **وظيفة القروض:** تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض. بمختلف أنواعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان إسترداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

7. **وظيفة الإستشارة القانونية والمنازعات:** تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:

- تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية.
- تقديم التوجيهات و الإستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.
- الإشراف على غلق الحسابات.
- دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسيير حساباته.
- تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حجز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.
- توقيع جميع عقود الرهن الحيازي والرهن العقاري بإسم ولحساب البنك.
- متابعة القروض الصادرة وإيجاد الحلول المطمئنة لإسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.
- الإشراف على دراسة وقسمة التركات.
- تبليغ الإعذارات عن طريق المحضر القضائي.

8. **وظيفة الإستغلال:** تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات و إكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية).

9. **وظيفة المراقبة والميزانية:** هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك، وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور والإعتمادات. والعمال أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.

الشكل رقم (2-4): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

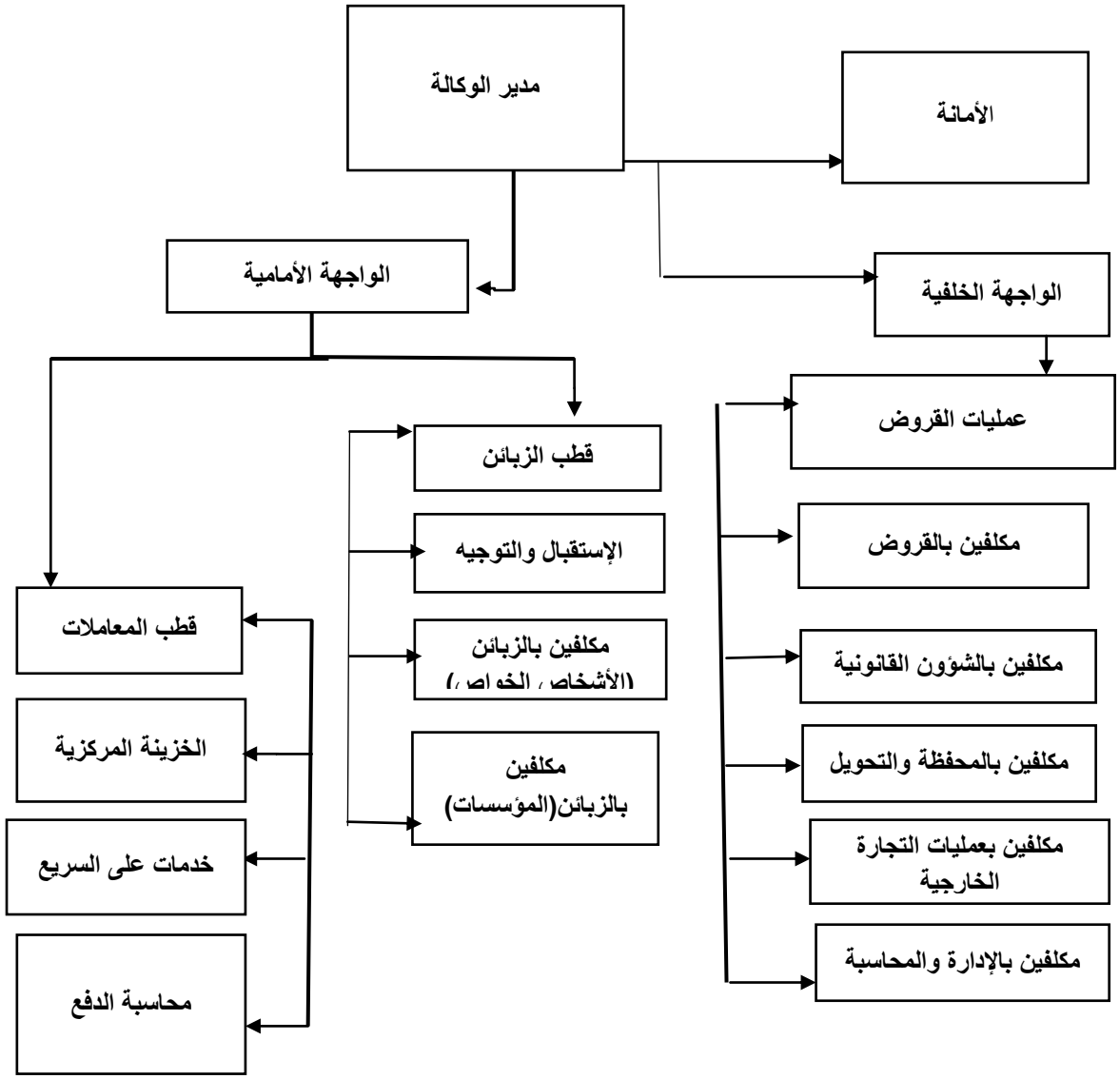

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة المسيلة 904

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة بدراسة ملف القرض وهي خطوة هامة جدا في مصير إتجاه المشروع معتمدا في ذلك على ضرورة إستيفاء المؤسسة طالبة القرض للشروط اللازمة من أجل منحها التمويل من عدمه، ويكون هذا بدراسة شاملة لوضعية العميل القانونية والإقتصادية بإستخدام أدوات التحليل المالي.

المطلب الأول: دراسة المؤسسة طالبة القرض

دراسة ملف القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر خطوة مهمة في مصير إتجاه المشروع، وذلك بدراسة كافة المعلومات المتعلقة بالقرض.

1/ معلومات حول المؤسسة طالبة القرض:

- **الطبيعة القانونية:** شركة ذات مسؤولية محدودة SARL.
- **نوع النشاط:** نشاط خدماتي.
- **طبيعة النشاط:** نقل الحبوب والبقوليات الجافة.
- **تاريخ إنشاء المؤسسة:** 2008/04/14.
- **المقر الاجتماعي:** منطقة النشاطات بالمسيلة.
- **المسير:** السيد (م) يبلغ من العمر 41 سنة، متزوج ذو خبرة عالية في مجال النقل وهو غير مرتبط بأية إدارة حكومية، يحمل الجنسية الجزائرية، ويقطن بمدينة المسيلة وهي نفس مكان مقر المشروع المقدم للوكالة.
- المؤسسة متعاقدة مع تعاونية الحبوب والبقوليات الجافة CCLS.

– من أجل تجسيد هذا المشروع تقدم السيد (م) مسير المؤسسة بملق طلب قرض يحتوي على الوثائق التالية:

- ✓ طلب خطي من قبل العميل.
- ✓ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.

- ✓ شهادة إقامة.
- ✓ شهادة ميلاد.
- ✓ شهادة تخصص العميل.
- ✓ نسخة من السجل التجاري.
- ✓ مستخرج ضريبي.
- ✓ شهادة التأهيل.
- ✓ شهادة الإنتساب المستخرجة من الصندوق الوطني للعمال الغير الأجراء.
- ✓ فواتير شكلية.
- ✓ إثبات فتح الحساب لدى الوكالة.
- ✓ ميزانية محاسبية تقديرية وجدول حسابات النتائج وجدول الهيكل المالي.

❖ وفي إطار تسيير مخاطر عدم التسديد وإحتواء إحتمال ظهور نسب الخطر، وبعد التقرير الأولي المرسل من لجنة القرض التابع للوكالة إلى خلية القرض التابعة للمجمع الجهوي للإستغلال، ومن أجل قبول طلب القرض، تم فرض ضمانات على الزبون صاحب الوكالة، وتأتي جملة الضمانات المطلوبة كقاعدة متينة لإتخاذ القرار وأسلوب تسيير منطقي للنشاط البنكي.

وهنا مجمل عناصر الضمانات التي إحتوى عليها ملف الزبون (م) صاحب المؤسسة.

➢ وثيقة الرهن الخاصة بالمستودع والقطعة الأرضية التي يمتلكها صاحب المؤسسة كمقر للمؤسسة، مع تقدم العميل للموثق بوثيقة عقد يصرح فيها بأحقيته الشرعية في ملكيته للقطعة الأرضية، وبالتالي توفر شرط إستحقاق هذه القطعة الأرضية وقابليتها للرهن، مع تقديمه لوثيقة جدول تسجيل الرهن.

➢ تعهد من طرف العميل لدى الموثق بإكتتاب وثيقة تأمين متعدد الأخطار على التجهيزات، وتأتي وثيقة التامين هذه مرتبطة بوثيقة تفويض لصالح البنك من شركة التأمين لإحتواء حالات الحوادث والكوارث.

2/ معلومات حول مشروع المؤسسة مقدم من قبل الزبون:

1.2 وسائل تنفيذ المشروع:

- عدد العمال: 50 عامل.

3 مسيرين، 02 عامل متمرس، 45 عامل تنفيذ.

- رقم أعمال سنوي تقديري: 216000000000.

بقيمة 3 دج لكل طن ينقل مسافة 1 كلم.

- إمتلاك المؤسسة لمقر بمساحة 1000000متر مربع.

يحتوي على مستودع شاحنات وورشة صيانة.

- 40 جرار (شاحنة) بقيمة 29589743600 خارج TVA بمقررة إعفاء من الرسم على القيمة المضافة من قبل صندوق الإستثمار Andi.
- 40 مقطورة خاصة بنقل الحبوب و البقوليات الجافة بقيمة 15520000000.

2.2 هيكلة التمويل:

❖ **هيكلة التمويل المطلوب من قبل العميل:**

- 6766500000DA مساهمة نقدية.
- 38343500000 DA قرض بنكي.

❖ **هيكلة التمويل المقترحة من قبل البنك:**

مساهمة نقدية بقيمة 13533000000DA بنسبة 30 %.

قرض متوسط الأجل بقيمة 31576800000 DA بنسبة 70%.

3.2 قرار التمويل:

بعد دراسة وتحري المعلومات الخاصة بالمؤسسة طالبة القرض ونظرا للقيمة المرتفعة للقرض المطلوب نظير إمكانيات المؤسسة التي تحمل في عاتقها تسديد قيمة قرض آخر مقدم من طرف جهة أخرى، ومع الأخذ بالإعتبار لنشاط المؤسسة وخاصة تعاقدها مع تعاونية

الحبوب والبقول الجافة ما يضمن تنفيذ المشروع بصفة يومية ودورية، وهو الأمر الذي يساهم في زيادة نسب إمكانية العميل لتسديد قيمة القرض، فقد كان القرار المتخذ من قبل القرض، تخفيض قيمة التمويل بالطريقة التالية:

قرض بنكي بقيمة 13533000000DA بنسبة 70%.

مساهمة المؤسسة بقيمة 9022000000DA بنسبة 30%.

وهذا بعد التحليل المالي للقوائم المالية التي قامت بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة طالبة القرض:

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة إقتصادية، ومن خلال هذا المطلب سنقوم بعرض أهم القوائم المالية للمؤسسة طالبة القرض للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 والمتمثلة في الميزانية المحاسبية التقديرية والميزانية المالية التقديرية وجدول حسابات النتائج.

الجدول رقم (2-1): الميزانية المحاسبية للمؤسسة X (جانب الأصول) للفترة الممتدة (2010-2014)

السنوات / البيان	2010		2011			2012			2013			2014		
اسم الحساب	مبلغ إجمالي	الاهلاكات	مبلغ إجمالي	مبلغ صافي	الاهلاكات	مبلغ إجمالي	مبلغ صافي	الاهلاكات	مبلغ إجمالي	مبلغ صافي	الاهلاكات	مبلغ إجمالي	مبلغ صافي	الاهلاكات
* استثمارات:	451100	90220	451100	360880	180440	451100	270660	180440	451100	360880	90220	451100	420	0
- تجهيزات إنتاج	451100	90220	451100	360880	180440	451100	270660	180440	451100	360880	90220	451100	420	0
* المخزونات:	150	0	210	150	0	400	210	0	560	500	60	420	0	0
- مواد ولوازم	150	0	210	150	0	400	210	0	560	500	60	420	0	0
- فضلات ومهملات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع المخزونات	150	0	210	150	0	400	210	0	560	500	60	420	0	0
* الحقوق:														
- سلفات على الحساب	800	0	1300	800	0	950	1300	0	2300	2300	900	500	500	0
- سلفات الاستغلال	1600	0	4800	1600	0	950	4800	0	2300	2300	900	500	500	0
- الزبائن	32500	0	129602	32500	0	78130	129602	0	113370	113370	0	255259	255259	0
- أموال رهن الإدارة	86057	0	107103	68057	0	67623	107103	0	102492	102492	0	40522	40522	0
مجموع الحقوق	102957	0	242805	102957	0	146703	242805	0	219062	219062	0	299281	299281	0
مجموع الأصول	554207	90220	694115	463987	180440	598203	513675	180440	670722	360880	90220	751801	751801	451100

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR

الجدول رقم (2-2): الميزانية المحاسبية التقديرية (جانب الخصوم) للفترة الممتدة (2010-2014):

السنة / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014
* أموال خاصة:					
- رأس مال الشركة	2500	2500	2500	2500	2500
- إحتياطات	0	0	0	0	133325
- نتائج رهن التخصيص	0	30686	77649	133325	78158
مجموع الأموال الخاصة	2500	33186	80149	135825	213983
* الديون					
- ديون الإستثمار	383435	287576	191718	95859	0
ديون تجاه الشركات	47366	0	0	0	0
ديون الإستغلال	0	145950	0	0	0
مجموع الديون	430801	433526	191718	95859	0
* نتيجة السنة المالية	30686	46963	55676	78158	85718
مجموع الخصوم	463987	513675	327543	309842	299701

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك Badr

الجدول رقم(2-3): الميزانية المالية التقديرية المختصرة للمؤسسة للفترة(2010-2014) جانب الأصول

السنة / البيان	2010	2011	2012	2013	2014
* الأصول الثابتة:					
- تجهيزات	360880	270660	180440	90220	0
مجموع الأصول الثابتة	360880	270660	180440	90220	0
* الأصول المتداولة:					
- قيم الإستغلال	150	210	400	560	420
- قيم قابلة للتحقيق	34900	135702	79080	116570	258759
- قيم جاهزة	68057	107103	67623	102492	40522
مجموع الأصول المتداولة	103125	243015	147103	219622	299701
مجموع الأصول	463987	513675	327543	309842	299701

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من طرف Badr

* الجدول رقم (2-4) : الميزانية المالية التقديرية المختصرة للمؤسسة للفترة (2010-2014) جانب الخصوم

السنة / البيان	2010	2011	2012	2013	2014
* الأموال الدائمة:					
- الأموال الخاصة	33186	80149	135825	213983	299701
- ديون متوسطة وطويلة الأجل	430801	287576	191718	95859	0

مجموع الأموال الدائمة	463987	367725	327543	309842	299701
* الديون قصيرة الأجل:					
– ديون الإستغلال	0	145950	0	0	0
– ديون خارج الإستغلال	0	0	0	0	0
مجموع الديون قصيرة الأجل	0	145950	0	0	0
مجموع الخصوم	463987	513675	327543	309842	299701

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك Badr

*** الجدول رقم (2-5): جدول حسابات النتائج التقديري للمؤسسة للفترة (2010-2014)**

السنـــة / البيان	2010	2011	2012	2013	2014
رقم الأعمال	216000	231000	244900	257100	270000
مواد ولوازم مستهلكة	28215	34900	43514	48001	57800
خدمات	590	100	1100	1505	1827
القيمة المضافة	187195	196300	200286	207594	210373
مصاريف المستخدمين	19536	20000	21200	22000	22800
ضرائب ورسوم	4920	5226	5498	5742	6060
مصاريف مالية	20130	21137	16104	11072	6039
مصاريف متنوعة أخرى	16300	11410	11410	1400	1700
إجمالي تراكم الإستغلال	90220	90220	90220	90220	90220
نتيجة الإستغلال	151106	147992	144432	130433	126819

النتيجة الإجمالية	36089	48308	55854	77161	83554
ضرائب على الأرباح	(10827)	(14492)	(16756)	(23145)	(25066)
النتيجة الصافية	25262	33816	39098	54016	58488

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك Badr

المطلب الثالث: حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لمشروع المؤسسة

من خلال ما تم تقديمه في الجانب النظري توصلنا إلى أن تحليل القرض الإستثماري ودراسته من طرف البنك يتطلب حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، ومن خلال هذا سنقوم بحساب هذه المؤشرات وكذلك حساب بعض النسب التي لها بعد تحليلي في تقييم المشروع وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

1/ حساب مؤشرات التوازن المالي:

1.1/ رأس المال العامل FRNG:

1.1.1 رأس المال العامل الصافي:

جدول رقم (2-6): تغيرات رأس المال العامل الصافي للفترة الممتدة (2010-2014)

السنة / البيان	2010	2011	2012	2013	2014
- أموال دائمة	463987	367725	327543	309842	299701
- أصول ثابتة	360880	270660	180440	90220	0
طريقة الحساب	رأس المال العامل الصافي = أموال دائمة _أصول ثابتة				
رأس المال العامل الصافي	103107	97065	147103	219622	299701

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

– أن رأس المال العامل في سنة 2010 موجب وهذا ما يسمح للمؤسسة بتغطية الأصول الثابتة عن طريق الأموال الدائمة بصفة كاملة مع تحقيق هامش أمان يقدر ب 103107.

– أما في السنة الثانية فقدر ب 97065 أي انه تناقص بنسبة 5 % لكنه بقي موجبا، ويفسر هذا الإنخفاض في تدني قيمة الأموال الدائمة مقارنة بالسنة الأولى، نتيجة شروع المؤسسة في تسديد قيمة القرض.

– في السنة الثالثة إرتفع بنسبة 51% أي أنه ارتفع بنسبة كبيرة، حيث بلغ هامش الأمان 147103، وإستمر الارتفاع في قيمة رأس المال العامل الصافي في السنة الرابعة والخامسة، حيث بلغ 219622 في 2013 وبلغ 299701 في 2014 وهذا راجع للإنخفاض في قيمة الأصول الثابتة في 2013 و إنعدامها في 2014.

– وعموما نقول أن رأس المال العامل الصافي للمؤسسة يحقق وضعية مالية متوازنة وجيدة بالنسبة للمؤسسة.

2.1.1 رأس المال العامل الخاص:

* جدول رقم (2–7): تغيرات رأس المال العامل الخاص للمؤسسة للفترة (2010–2014)

السنة / البيان	2010	2011	2012	2013	2014
– الأموال الخاصة	33186	80149	135825	213983	299701
– الأصول الثابتة	(360880)	(270660)	(180440)	(90220)	0
طريقة الحساب	رأس المال العامل الخاص= أموال خاصة – أصول ثابتة				
رأس المال العامل الخاص	-327694	-190511	-44615	123763	299701

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

– أن رأس المال العامل الخاص في السنوات الثلاث الأولى سالب، وهذا ما يفسر طلب القرض الإستثماري بالنسبة للشركة، ولكنه تزايد في السنة الثانية والثالثة بنسبة 0.41 و0.76 على التوالي وهذا يعني تحسن وضعية الشركة.

– أما في سنة 2013 و2014 فان رأس المال العامل الخاص أصبح موجبا وذلك لزيادة الأموال الخاصة و إنخفاض إلى الإنعدام في الأصول الثابتة، أي أن الأصول الثابتة أصبحت تغطى عن طريق الأموال الدائمة، وهذا ما يؤكد الوضعية المالية السليمة التي تتمتع بها الشركة.

3.1.1 رأس المال العامل الخارجي:

* جدول رقم (2–8): تغيرات رأس المال العامل الخارجي بالنسبة للمؤسسة للفترة (2010–2014)

السنة / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014
– مجموع الخصوم	463987	513673	327543	309842	299701
– الأموال الخاصة	(33186)	(80149)	(135825)	(213983)	(299701)
طريقة الحساب	رأس المال العامل الخارجي=مجموع الخصوم–أموال خاصة				
رأس المال العامل الخارجي	430801	433526	139718	95859	0

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

– إن رأس المال العامل موجب في السنة الأولى ثم سجل إرتفاعات في السنة الثانية، غير أنه تناقص بداية من السنة الثالثة إلى السنة الرابعة بنسبة 55% و77% على التوالي مقارنة بالسنة الثانية إلى غاية إنعدامه في السنة الأخيرة.

– ويفسر هذا الإنخفاض بتناقص الديون طويلة الأجل أي تسديد الشركة لديونها بشكل تدريجي، وهذا ما يدل على أنها قادرة على الوفاء بإلتزاماتها تجاه البنك وهذا يعتبر مؤشرا جيدا.

2.1/ إحتياجات رأس المال العامل BFR:

بالإعتماد على المعطيات المستخلصة من الميزانية المالية نستطيع تحديد إحتياجات رأس المال العامل وذلك من خلال الجدول التالي:

* جدول رقم (2–9): تغيرات إحتياجات رأس المال العامل BFR للفترة (2010–2014)

السنة / البيان	2010	2011	2012	2013	2014
– قيم الإستغلال(1)	150	210	400	560	420
– القيم القابلة للتحقيق(2)	34900	135702	79080	116570	258759
– الديون قصيرة الأجل(3)	0	(145950)	0	0	0
– السلفات المصرفية (4)	0	0	0	0	0
طريقة الحساب	BFR =(1) + (2)– (3) –(4)				
إحتياجات رأس المال العامل	35400	(10038–)	79480	117130	259179

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

– أن إحتياجات رأس المال العامل تعرف وضعيتين خلال الفترة المدروسة، موجبة في سنة 2010،2012،2013،2014، وهذا راجع إلى زيادة موارد الدورة المالية للشركة.

– لكن خلال سنة 2011 تم تسجيل إحتياجات رأس مال عامل سالبة بقيمة (10038)، وهو ما يفسر إتجاه المؤسسة نحو تغطية الإحتياجات الدورية عن طريق الديون قصيرة الأجل، يعني أن الشركة في حاجة إلى مصادر لتمويل دورة الإستغلال، فالقيم الجاهزة وحدها لا تكفي لتمويل الدورة.

3.1 / الخزينة:

تظهر وضعية خزينة المؤسسة خلال السنوات الخمس من خلال الجدول:

* جدول رقم (2-10): تغيرات رصيد الخزينة للفترة (2010-2014)

السنة / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014
FRNG -	103107	97065	147103	219622	299701
BFR -	(35400)	(-10038)	(79480)	(117130)	(259179)
طريقة الحساب	رصيد الخزينة=BFR-FRNG				
رصيد الخزينة	67707	107103	67623	102492	40522

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- نجد أن رصيد الخزينة بالنسبة للشركة موجب، وهو ما يدل على وجود توازن مالي بين رأس المال العامل من جهة و إحتياجات رأس المال العامل من جهة أخرى.

- وهذا يدل على أنFRNG قادر على تمويل إحتياجات الدورة مع تسجيل فائض يعبر عن رصيد الخزينة، إلا أن تجميد الأموال في خزينة المؤسسة ليس في صالحها لذلك ينبغي إستعمال هذا الفائض في تسديد ديونها أو تحويله إلى إستثمارات وهذا م نلاحظه سنتي 2012، 2014، حيث تم تسجيل إنخفاض في رصيد الخزينة ليبلغ في السنة الأخيرة ما قيمته 40522، ومن خلال ذلك نستنتج الوضعية المالية الجيدة للمشروع المقدم خلال الفترة المدروسة.

2/ التحليل المالي بواسطة النسب المالية:

النسب المالية هي علاقة تربط بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي والإستغلالي، وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المالية المتخذة من طرف المؤسسة وذلك بصفة موضوعية، ويمكن للمحلل المالي حساب عدد هائل من النسب المالية لنفس المؤسسة، لذا يجب عليه إختيار الأهم، وسنقوم بحساب مختلف النسب الخاصة بالمؤسسة.

1.2/ نسب السيولة:

من أجل توضيح صورة الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض خلال الفترة (2010-2014) سنقوم بدراسة نسب السيولة التالية:

1.1.2 نسبة السيولة العامة:

* جدول رقم (2-11): تغيرات نسب السيولة العامة للفترة (2010-2014):

السنة / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014
- الأصول المتداولة	1031250	243015	1471030	2196220	2997010
- الديون قصيرة الأجل		(145950)			
طريقة الحساب	نسبة السيولة العامة= أصول متداولة / ديون قصيرة اجل				
نسبة السيولة العامة	-	1.66	-	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- أنه لا يمكن حساب نسب السيولة العامة في السنوات 2010،2012،2013،2014، وذلك نتيجة إنعدام الديون القصيرة الأجل وهو الأمر الذي يؤكد أن كل الأصول المتداولة ممولة عن طريق الأموال الدائمة.

- في سنة 2011 فقدرت نسبة السيولة العامة ب 1.66 وهي نسبة مرتفعة تعني أن الأصول المتداولة ممولة عن طريق الأموال الدائمة، وهذه النسبة تعكس إستراتيجية المؤسسة.

2.1.2 نسبة السيولة المختصرة والسيولة الفورية:

* جدول رقم (2-12): تغيرات نسب السيولة المختصرة والفورية للفترة (2010-2014)

السنة / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014
- الأصول المتداولة(1) - ديون قصيرة الآجل(2) -المخزونات (3) - القيم الجاهزة (4)	103125 150 0 68057	243015 210 145950 107103	14710 3 400 0 67623	219622 560 0 102492	299701 420 0 40522
نسبة السيولة المختصرة (1) - (2)/(3)	-	1.66	-	-	-
نسبة السيولة الفورية (2) / (4)	-	0.73	-	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- أنه نتيجة لإنعدام الديون القصيرة الأجل في السنوات 2010،2012،2013،2014، لا يمكن حساب نسب السيولة في هاته السنوات، ويعني هذا عموما أن الأصول المتداولة ممولة في هاته السنوات بصفة كاملة عن طريق الأموال الدائمة.

- في سنة 2011 بلغت نسبة السيولة المختصرة ونسبة السيولة العامة 1.66 فيما بلغت نسبة السيولة الفورية 0.73، وهو ما يؤكد أن جزء من الأصول المتداولة في هاته السنة ممولة عن طريق الأموال الدائمة

- عموما فإن المؤسسة تتوفر على السيولة اللازمة لتسديد إلتزاماتها.

2.2 / نسب الهيكلة المالية:

1.2.2 نسب هيكلة الخصوم:

1.1.2.2 نسبة التمويل الدائم:

* جدول رقم (2-13): تغيرات نسب التمويل الدائم للفترة (2010-2014)

السنة / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014
- الأموال الدائمة	463987	367725	327543	309842	299701
- الأصول الثابتة	360880	270660	180440	90220	0
طريقة الحساب	نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة / أصول ثابتة				
نسبة التمويل الدائم	1.28	1.36	1.82	3.43	-

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

- أن نسبة التمويل الدائم للمؤسسة أكبر من الواحد، ما يدل على أن الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة تقوم بتمويلها كلها عن طريق الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان يعبر عن فائض تغطية الأصول الثابتة تمول به الأصول المتداولة للمؤسسة، وقد عرفت هذه النسب تغيرا متفاوتا خاصة في سنة 2013 حيث بلغت 3.43 نتيجة توفر الأموال الدائمة بقيمة كبيرة مقارنة بالأصول الثابتة التي قلت ثم إنعدمت في السنة الأخيرة.

2.1.2.2 نسبة التمويل الخاص:

* جدول رقم (2-14): تغيرات نسب التمويل الخاص للفترة (2010-2014)

السنة / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014
- أموال خاصة	2500	33186	80149	135825	213983
- أصول ثابتة	360880	270660	180440	90220	0
طريقة الحساب	نسبة التمويل الخاص= أموال خاصة / أصول ثابتة				
نسبة التمويل الخاص	0.007	0.12	0.44	1.5	-

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR

من خلال الجدول نلاحظ :

- أنه في الثلاث سنوات الأولى كانت النسب أقل من الواحد وهو ما يفسر لجوء المؤسسة في هاته الفترة إلى الديون المتوسطة وطوية الأجل لتمويل أصولها الثابتة.

- أما في سنة 2013 فعرفت نسبة التمويل الخاص إرتفاعا حيث بلغت 1.5، أي أن المؤسسة لا تستعمل في هاته الفترة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل لتمويل أصولها الثابتة وهذا الأمر ينطبق في السنة الأخيرة.

3.1.2.2 نسبة الإستقلالية المالية:

* جدول رقم (2-15): تغيرات نسب الإستقلالية المالية للفترة (2010-2014)

السنة / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014
- أموال خاصة	33186	80149	135825	213983	299701
- مجموع الخصوم	463987	513675	327543	309842	299701
طريقة الحساب	نسبة الإستقلالية المالية = أموال خاصة / مجموع الخصوم				
نسبة الإستقلالية المالية	0.07	0.16	0.41	0.69	1

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

– بالنسبة للإستقلالية المالية للمؤسسة من خلال الجدول انه في السنوات الثلاث الأولى كانت النسب منخفضة حيث بلغت 0.07 و0.16 و0.41 على التوالي في السنوات 2010،2011، 2012، وهي تعتبر نسب ضعيفة مقارنة مع النسب المعيارية التي تقدر ب 0.5، ما يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر تمويل خارجية لتمويل إستثماراتها.

– غير أنه في سنة 2013 و2014 عرفت نسب الإستقلالية إرتفاعا كبيرا لتبلغ 0.69 و1 على التوالي، وهي تبين عدم حاجة المؤسسة في هاته الفترة إلى مصادر خارجية لتمويل إستثماراتها.

4.1.2.2 نسبة قابلية التسديد:

من خلال الميزانية المحاسبية التقديرية والميزانية المالية التقديرية تحسب نسبة قابلية التسديد كالآتي:

* جدول رقم (2–16): تغيرات نسب قابلية التسديد للفترة (2010–2014)

السنة / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014
– مجموع الديون	430801	433526	191718	95859	0
– مجموع الأصول	463987	513675	327543	309842	299701
طريقة الحساب	نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول				
نسبة قابلية التسديد	0.92	0.84	0.59	0.3	0

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- أن نسب قابلية التسديد في السنوات الثلاثة الأولى مرتفعة على النسبة المعيارية التي تقدر ب 0.5 حيث بلغت هذه النسبة في السنوات 2010 ،2012، 2013 النسب 0.98،

0.84، 0.59 على التوالي وهذا الأمر غير مريح بالنسبة لدائنيها، فكلما كانت النسب منخفضة زاد ذلك في ثقة و إرتياح الدائنين تجاه المؤسسة، وهذا ما حدث في السنتين الأخيرتين، حيث عرفت إنخفاضا لتبلغ 0.3 في 2013 وبلغت كذلك نسبة 0 في السنة الأخيرة، وهو الأمر الذي يؤكد قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الفترة المحددة.

5.1.2.2 نسبة المديونية العامة:

* جدول رقم (2-17): تغيرات نسب المديونية للفترة الممتدة (2010-2014)

السنة / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014
- مجموع الديون	430801	433526	191718	95859	0
- أموال خاصة	2500	33186	80149	135825	213983
طريقة الحساب	نسبة المديونية العامة= مجموع الديون / أموال خاصة				
نسبة المديونية العامة	172.32	13.06	2.39	0.70	0

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من طرف بنك BADR

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- وفيما يخص المديونية العامة للمؤسسة التي تعبر عن مقارنة أموال الإستدانة مع الأموال الخاصة، نلاحظها في السنة الأولى بنسبة عملاقة ثم بدأت بالإنخفاض بداية من السنة الثانية التي بلغت فيها نسبة 13.06 ثم 2.39 في السنة الثالثة و0.70 في السنة الرابعة، وهذا راجع أساسا إلى الزيادة المعتبرة في قيمة الأموال الخاصة مع مرور السنوات، وعرفت نسبة الأموال الخاصة في 2014 مقارنة بسنة 2010 ارتفاعا بنسبة 84.59% وهو ما أدى إلى إنعدام نسبة المديونية في السنة الأخيرة.

6.1.2.2 نسبة المديونية متوسطة وطويلة الأجل ونسبة المديونية قصيرة الأجل إلى أموال خاصة:

* جدول رقم (2-18): تغيرات نسب المديونية طويلة ومتوسطة الأجل والقصيرة الأجل إلى أموال خاصة

السنة / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014
- ديون متوسطة وطويلة الأجل(1)	430801	287576	191718	95859	0
- ديون قصيرة الأجل (2)	0	145950	0	0	0
- أموال خاصة (3)	33186	80149	135825	213983	299701
نسبة المديونية طويلة ومتوسطة الأجل إلى أموال خاصة. (1) / (3)	12.98	3.59	1.41	0.44	0
نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى أموال خاصة (2) / (3)	0	1.82	0	0	0

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

1-يتضح أن نسب المديونية متوسطة وطويلة الأجل إلى أموال خاصة مرتفعة جدا في السنة الأولى حيث بلغت 12.98، وهذا راجع لإنخفاض قيمة الأموال الخاصة التي تعتبر صغيرة مقارنة بالديون متوسطة وطويلة الأجل، وبداية من 2011 نلاحظ تسجيل إنخفاض لتبلغ 3.59 ثم إستمرت في الإنخفاض بصفة أكبر خلال 2012 و2013 وهذا راجع إلى زيادة الأموال الخاصة و إنخفاض الديون متوسطة وطويلة الأجل إلى أن إنعدمت هذه النسبة في السنة الأخيرة نتيجة تخلص المؤسسة من كل الديون.

2- نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى أموال خاصة منعدمة في السنوات 2010، 2012، 2013، 2014 نتيجة انعدام الديون قصيرة الأجل، أما في سنة 2011 فبلغت نسبة 1.82.

عموما نقول إن الديون قصيرة الأجل للمؤسسة لا تساهم في إرتفاع نسب المديونية خلال الفترة المدروسة.

2.2.2/ نسب هيكلة الأصول:

من خلال دراسة نسب هيكلة أصول المؤسسة نحاول الكشف عن الكيفية التي تم وفقها استخدام أصول المؤسسة.

1.2.2.2 نسبة الأصول الثابتة:

* جدول رقم (2-19): تغيرات نسب الأصول الثابتة للفترة (2010-2014)

السنة / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014
- الأصول الثابتة	360880	270660	180440	90220	0
- مجموع الأصول	463987	513675	327543	309842	299701
طريقة الحساب	نسبة الأصول الثابتة =الأصول الثابتة / مجموع الأصول				
نسبة الأصول الثابتة	0.77	0.52	0.55	0.29	0

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- تسجيل إنخفاض في نسبة الأصول الثابتة من 0.77 في السنة الأولى إلى إنعدامها في السنة الأخيرة، وهذا لأن المؤسسة لم تحافظ على تشكيلة الأصول الثابتة، بل قامت بتخفيضها مع مرور السنوات إلى أن تخلت عنها نهائيا في السنة الأخيرة، حيث أصبحت لا تساهم بشكل كلي في أصول المؤسسة.

2.2.2.2 نسبة الأصول المتداولة:

جدول رقم (2-20): تغيرات نسب الأصول المتداولة للفترة (2010-2014)

السنة / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014
- الأصول المتداولة	103125	243015	147103	219622	299701
- مجموع الأصول	463987	513675	327543	309842	299701
طريقة الحساب	نسبة الأصول المتداولة = أصول متداولة / مجموع الأصول				
نسبة الأصول المتداولة	0.22	0.47	0.5	0.7	1

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من بنك BADR

من خلال الجدول نلاحظ:

- الإرتفاع التدريجي لنسبة الأصول المتداولة من 0.22 في السنة الأولى وصولا إلى 1 في السنة الأخيرة، أي أنه في سنة 2014 أصبحت الأصول المتداولة هي الممول الرئيسي والوحيد لأصول المؤسسة عكس السنوات السابقة التي كانت تمول فيها الأصول بكل من الأصول الثابتة والأصول المتداولة معا وبقيم متفاوتة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذه الدراسة التطبيقية التي قمنا بها تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة وعلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904 بصفة خاصة، وكذا مختلف الإجراءات والآليات التي يعتمدها البنك قبل منح قرار التمويل، بالإضافة إلى دراسة حالة قرض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة، وبعد المرور على الخطوات التي يمر بها ملف القرض من طرف البنك، إلى دراسة مختلف النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تساعد البنك على إتخاذ القرار، كانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- كان رد البنك بقبول ملف القرض ومنح التمويل مع تقليص قيمته نتيجة أسباب واضحة أهمها الديون التي في عاتق العميل والتي لم يسددها بصفة كاملة نتيجة اقتراضه من جهة مختلفة.
- أن المؤسسة طالبة القرض تسعى إلى تطوير إستثماراتها وتوسيع نشاطها الأساسي.
- إعتماد المؤسسة على الديون الطويلة الأجل في تمويل أصولها.
- النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي شهدت تحسنا واضحا من بداية المشروع إلى غاية السنة الأخيرة.
- عملية التحليل المالي التي قامت بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة أعطت تصورا واضحا عن طريق دراستها لمختلف النسب المالية وكل ما يتعلق بمشروع المؤسسة طالبة القرض، وقام بناءا على هذا التحليل بإتخاذ قرار التمويل مع ترشيد التمويل بتقليص قيمة القرض المطلوب إلى النصف، أي أن التحليل المالي عملية أساسية في ترشيد قرار التمويل.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

حاولنا في هذه الدراسة التعرف على مدى إعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي في ترشيد التمويل للمشاريع الإستثمارية من خلال التحليل المالي بالنسب المالية والتحليل المالي بمؤشرات التوازن المالي.

قامت هذه الدراسة بإعطاء نظرة شاملة لعملية التحليل المالي عن طريق إبراز كل ما يتعلق به من نشأته إلى أدواته وأساليبه المستخدمة مرورا بأهميته وأهدافه، بالإضافة إلى تقديم مدخل للتمويل، حيث أبرزت هذه الدراسة مفهومه و مصادره والمخاطر المتعلقة بالتمويل و الضمانات التي تستطيع بها البنوك الحصول تجنب هذه المخاطر التمويلية.

حيث يعتبر التحليل المالي أداة هامة بالنسبة للبنوك في إتخاذ قرارات منح التمويل، حيث تستخدمه البنوك التجارية كوسيلة تنبؤية أولية قبل تمويل مشروع معين من أجل تحقيق إستراتيجية البنك المسطرة على تحقيق أهداف معينة.

تم في هذه الدراسة تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووضع تصورات لأهدافه وإستراتيجيته والمراحل التي يمر بها ملف طلب القرض مع عرض الهيكل التنظيمي للبنك، و شرح طريقة عمله و كيفية تجنبه لمختلف المخاطر التمويلية عن طريق فرض الضمانات مع فرض الرقابة الدورية على المشروع الممول من أجل القيام بتأطيره و تحقيق أهدافه.

التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904 ، تاريخ نشأته و حدوده المكانية و تسهيلاته الإدارية لتحسين وتطوير الإستثمار الفلاحي خاصة أن بوكالة المسيلة في منطقة تعرف بشساعة مساحتها.

– كما قامت هذه الدراسة بدراسة أهم مؤشرات التوازن المالي، حيث تطرقنا إلى تحليل الميزانية بواسطة رأس المال العامل و إحتياجات رأس المال العامل والخزينة بالإضافة إلى التحليل المالي عن طريق النسب المالية.

وخلص إلى أن التحليل المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية عملية أساسية لترشيد منح التمويل، وهذا بعد تقليص قيمة القرض المقدم نتيجة دراسة كاملة لمشروع المؤسسة.

بعد معالجة الإشكالية ، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- في الجانب النظري:

- ضرورة تقييم مردودية المشاريع قبل إتخاذ القرار التمويلي من خلال أدوات التحليل المالي من أجل تحقيق أهداف البنوك التجارية.
- المؤسسة المقترضة لا يمكنها الوصول إلى تحقيق التوازن المالي دون إستخدام التحليل المالي السليم.
- عملية التمويل تتطلب توفر ضمانات تمويلية تفاديا للمخاطر المالية المحتملة.

- أما الجانب التطبيقي فمن خلال دراستنا وتحليلنا للمنهج المتبع في التحليل المالي في البنوك التجارية ومن خلال الدراسة الميدانية والوثائق المحصلة من قبل البنك حول ملف طلب قرض فقد إستخلصنا منه النتائج التالية:

- التحليل المالي من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يكون على طول مدة القرض سواء كان متوسطا أو طويل الأجل.
- إستعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية للتحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي والتحليل بواسطة النسب المالية على مدى السنوات المدروسة.
- أهم عنصر في تحليل البنوك التجارية لوضعية العميل هي الوثائق والمعطيات التقديرية للمشروع الإستثماري.
- المؤسسة المقترضة لها القدرة على تسديد ديونها في الفترة المحددة، لكن تفاديا للمخاطر قام البنك بتخفيض قيمة التمويل الممنوح، وذلك لإلتزام العميل بتسديد ديون في عاتقه من جهة مختلفة.

- ❖ أغلب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي تشير إلى تدهور الوضعية المالية في السنوات الأولى ثم تحسنها مع مرور السنوات، مع تحقيق رقم أعمال متصاعد.

- نتائج إختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

بافتراض أن التحليل المالي هو عملية أساسية في عمل البنوك من أجل تقييم مردودية المشاريع الإستثمارية، حيث أن البنوك تستعمل التحليل المالي بصفة كبيرة من أجل دراسة مردودية المشاريع ومن هذه الدراسة ينشأ قرار منح التمويل من عدمه وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

أما نتائج الفرضيات الجزئية فهي كما يلي:

1)) بإفتراض أن البنوك التجارية تقوم بعملية التحليل المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض من أجل تسيير وتحسين مردودية المشاريع الإستثمارية ومراقبة سير عملها والقيام بعملية التوجيه حسب منظور المحلل المالي وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

2) بافتراض أن عملية التحليل المالي تتطلب توفر المعلومات المالية حيث تقوم البنوك بالتحليل وفق ما يتوفر لديها من معطيات ووثائق تساهم في مجملها في تحليل مردودية المشاريع بإستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

3) بإفتراض أن عملية التمويل البنكي للمشاريع الإستثمارية تمر بمراحل مختلفة حيث يتلقى البنك التجاري طلبا من قبل العميل ثم يمر بإجراءات إدارية ودراسة شاملة لوضعية العميل الشخصية والقانونية وبعد كل هذا يتخذ البنك قراره التمويلي بالقبول أو بالرفض لطلب التمويل وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

- وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فان أهم الإقتراحات ما يلي:

- الإقتراحات والتوصيات:

- التركيز على التحليل المالي في ترشيد القرارات التمويلية والعمل على تطوير أساليبه من قبل البنوك بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية.

- مسايرة المشاريع الممولة وفرض الرقابة عليها والسهر على مراقبة مردوديتها من أجل دفع مستوى الإستثمار.

- توفير التسهيلات والإجراءات الإدارية لطالبي التمويل وتوفير الظروف الملاءمة لإستقبالهم والتكفل بهم.

- آفاق الدراسة:

- التحليل المالي بواسطة النسب المالية في المؤسسات التأمينية.

- مدى إستعمال التكنولوجيا الحديثة في تطبيق أساليب التحليل المالي.

المراجع

قائمة المراجع

I– الكتب

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية:

1– الحيالي ناجي (وليد) ، **الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، إثراء للنشر والتوزيع، عمال، الأردن، ط 01، 2009 .

2– الكحلوت محمد (خالد) ، **مدى إعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإئتماني**، ماجستير. تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005 .

3– النعيمي تايه (عدنان) ، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2008 .

4– الهندي منير (إبراهيم) ، **الفكر الحديث في الإستثمار**، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 1998 .

5– الهندي منير (إبراهيم) ، **الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية مصر، ط 04، 2007.

5– بحيري سعد (صادق) ، **إدارة توازن الأداء**، دار نشر الثقافة، الإسكندرية مصر،2004.

6– توفيق جميل (أحمد) ، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة نشر .

7– حنفي (عبد الغفار)، **الإدارة المالية**، دار الصفاء، ط 1، عمان الأردن، 1987 .

8- حنفي (عبد الغفار) و قريافص زكي(رسمية) ، **مدخل معاصر في الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية .

9- شريفات خلدون(إبراهيم) ، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان الأردن،2001 .

10- طارق (الحاج)، **مبادئ التمويل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2002 .

11- عباس (علي) ، **الإدارة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط01، 2008 .

12- عدون دادي (ناصر) ، **التحليل المالي**، الجزء 1، دار الهداية العامة، ط01، عمان الأردن، 1998.

13- عطية أحمد (صلاح) ، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، دار الهداية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003 .

14- لسلوس(مبارك) ، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1996 .

15- ناصر (سليمان) ، **التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012 .

16- يسري أحمد (عبد الرحمن) ، **قضايا إسلامية معاصرة في النقود البنوك والتمويل**، دار وائل للنشر، عمان الأردن،2001 .

II- الرسائل الجامعية

مذكرات الماجستير

1- بن مالك (عمار) ، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، مذكرة لنيل ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011 .

2- طير (لويزة) و سايغي (فريال) ، **فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة**، مذكرة لنيل ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة ، 2015 .

3- عواشرية محمد (الصالح) ، **التحليل المالي في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005.

4- لزعر سامي (محمد) ، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012 .

III-مذكرات الماستر

1- أوراغ (خولة) ، **مساهمة التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية**، مذكرة لنيل ماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة بسكرة، 2016 .

2- بركان (حجيلة) و أجراد (فاطمة) ، **التحليل المالي في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل الماستر، نقود مالية وبنوك، جامعة البويرة،2011.

3- بن خروف (جليلة) ، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات**، مذكرة لنيل الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009.

4- بن طرية (سعاد)، **إستخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية**، مذكرة لنيل الماستر، تخصص بنوك ومالية، جامعة ورقلة، 2011 .

5- بن قيراط (عبد العزيز) وآخرون، **تمويل المشاريع الإستثمارية**، مذكرة ماستر، تخصص مالية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009.

6- بهدي (عمر) ، **مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي**، مذكرة لنيل الماستر، تخصص محاسبة، جامعة ورقلة، 2013 .

7- عباسي (دليلة) وآخرون، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود جامعة ورقلة، 2012 .

8- مقشيش (سالم) ، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية**، مذكرة لنيل الماستر تخصص مالية ونقود، جامعة ورقلة، 2013 .

9- مويحي (لياس) ، **دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات في المؤسسة الإقتصادية**، تخصص فحص محاسبي، جامعة بسكرة، 2015 .

V-المقالات العلمية

1-عبد الرحمن قادر(تانيا) ، "مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية"، العدد 26، المجلد 08، جامعة تكريت، 2012 .

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1- Lechard (Jean), Les Ration qui Comptent, Eyrolles éditions d'Organisation, saint- Germain, 2 Em édition, 2008.

2- Guy Degos -(Jean), Le diagnostic financier des entreprises, e- thèque édition, Bordeaux France, 2003.

مراجع أخرى:

1- الموقع الالكتروني: www.Badr.com

2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904.